دراسات استراتيجية

166

شريف شعبان مبروك

السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

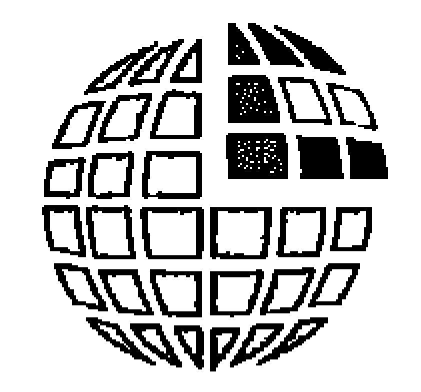
دراسات استراتيجية

السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

شريف شعبان مبروك

العدد 166

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2011

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-460-1

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-461-8

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

لعل أهم ما يميز التنافس الدولي في اكتساب الثروة والنفوذ في أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، وجود أطراف وقوى دولية صاعدة مثل الصين والهند والبرازيل. وفي الوقت الذي هيمنت فيه الاعتبارات الأمنية والاقتصادية على الوجه الأمريكي الجديد تجاه أفريقيا، ولاسيما في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية استبطنت في حركتها الأفريقية مقاومة نفوذ هذه القوى الدولية الصاعدة في أفريقيا. ويبدو أن دول الجوار الإقليمي غير العربية، وبالأساس إيران وتركيا وإسرائيل، قد استغلت حالة الضعف الاستراتيجي التي تتسم بها المنطقة العربية وبدأت تبحث عن أدوات جديدة لإحياء وتدعيم أدوارها الإقليمية.[1]

ويمثل التوجه جنوباً نحو أفريقيا أبرز الملامح المشتركة التي تجمع بين دول الجوار الإقليمي الثلاث إيران وإسرائيل وتركيا، التي يحلم بعضها باستعادة أمجاده الإمبراطورية القائمة على اعتبارات تاريخية أو أيديولوجية، حيث الوفود الرسمية للدول الثلاث لا تنقطع عن زيارة العواصم والمدن الأفريقية.

وعلى وجه الخصوص، شهدت التوجهات الإيرانية بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تحركات واسعة النطاق في دوائر خارجية مختلفة، في إطار تصورها لدورها الإقليمي أو دورها العابر للأقاليم في بعض الأحيان.

وارتبطت تلك التحركات بتدخلات مباشرة في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة، على نحو يتجاوز ما هو مفهوم عادة بالنسبة لخدمة المصالح القومية الإيرانية، وأدى ذلك إلى إثارة نقاشات واسعة حول أبعاد الدور الخارجي الإيراني. لقد بدا خلال تلك الفترة أن إيران تولي اهتماماً خاصاً بالقارة الأفريقية على نحو يتضح في كثافة التحركات السياسية والدبلوماسية وحجم الاستثمارت الاقتصادية وتوزيعها مع إشارات إلى وجود أبعاد استراتيجية لبعض أنماط العلاقة بين طهران وعدد من العواصم الأفريقية.

وتسعى إيران إلى تكثيف وجودها في العديد من الدول الأفريقية خاصة جنوب الصحراء، كما فعلت مع دول أمريكا اللاتينية لتحقيق العديد من المصالح وكسب حلفاء جدد لهم إسهامهم في السياسة الدولية بطرق وأساليب ووسائل متعددة. فإذا كان من الطبيعي أن تثير محاولة إيران لعب دور قيادي في محيطها الإقليمي – بوصفها دولة إقليمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، وبحكم الموقع والمساحة والثقل السكاني والاقتصادي والعسكري – المخاوف لدى كثير من دول المنطقة بأن تكون هذه المحاولة هدفها فرض الهيمنة عليها، فإن المثير حقاً أن تتولد المخاوف نفسها من مساعي إيران إلى إيجاد دور لها ومنفذ للتأثير في مناطق أخرى تبدو قريبة من منطقة الشرق الأوسط وتقع في المجال الحيوي للأمن القومي للدول العربية، مما يُعد من وجهة نظر هذه الأخيرة تهديداً حقيقياً لأمنها وأيضاً لمصالحها في هذه المناطق.

وتولي إيران للنفاذ إلى القارة الأفريقية أهمية كبيرة لإقامة علاقات وشبكة من المصالح مع بعض دول القارة المهمة بالنسبة إلى صانع القرار الإيراني كجنوب أفريقيا والسنغال، وأيضاً دول منطقتي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي مثل أثيوبيا وكينيا وأوغندا والسودان، لما تمثله هذه الدول، من أهمية كبيرة بالنسبة إلى دولة كمصر، نظراً إلى أنها تشكل المنابع الرئيسية لنهر النيل، مما يثير العديد من علامات الاستفهام حول أسباب محاولة إيران تدعيم علاقاتها مع هذه الدول والأدوات التي تستخدمها لذلك. كما أن هذه المحاولة تفتح المجال لعقد المقارنات بين تلك المساعي الإيرانية وبين المساعي الإسرائيلية للنفاذ إلى المنطقة ذاتها ونجاحها في ذلك إلى حد كبير.

ووفق ذلك، باتت محورية الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية وأقاليمها المختلفة، بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، علامة بارزة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية وصياغتها، ويرجع ذلك لتحقيق جملة من الأهداف المتداخلة والمتشابكة؛ منها الحضور الإيراني، وتنوع وتكاملية الأدوات والوسائل المستخدمة لتنفيذ وتجسيد هذه الأهداف، وفي القلب منها ما يسمى بالقوة الناعمة.[2] كما استطاعت إيران توظيف شبكة من التفاعلات غير الرسمية لخدمة مصالحها، حيث أصبح العديد من مواطنيها وحلفائها، خاصة حزب الله اللبناني، يعملون في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، ولاسيما في غربها.[3] هذا إلى جانب أن التوجه الإيراني نحو أفريقيا يأتي في سياق التحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، التي انتقلت من مجرد مواجهة

الظروف المحلية الطارئة، وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم، إلى محاولة للتعرف على المناخ الدولي المحيط، وتهيئته بما يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح الإيرانية.[4]

تسعى هذه الدراسة لتحليل مدى تفاعل المحددات والمدخلات السياسية والاقتصادية والمذهبية، في التأثير على صنع وتوجهات وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية في قارة أفريقيا، ذات الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسية، بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، على خلفية التزاحم والتنافس حول أفريقيا بين قوى دولية وإقليمية عديدة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة والسيطرة كقطب أوحد، وتفاقم العداء بينها وبين إيران، ومن ثم سعي الأخيرة لكسب أصدقاء جدد لدعم مواقفها، ونقل ساحة الصراع والمصالح الاقتصادية إلى أفريقيا، وتمدد المذهب الشيعي.

ويستخدم الباحث في هذه الدراسة منهج التحليل النظمي؛ أي دراسة مدخلات السياسة الخارجية الإيرانية ومخرجاتها في القارة الأفريقية، ومدى تفاعل السياسة الخارجية مع هذه المدخلات والمخرجات. ورغبة في تكاملية التحليل يستعين الباحث بمنهج التحليل المقارن، خاصة مع دول دولية، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند،[5] ودول إقليمية مثل إسرائيل وتركيا،[6] في بعض الموضوعات، لإبراز القواسم المشتركة، والاستفادة الإيرانية من تجارب سابقة.

كما تعالج الدراسة التساؤلات الرئيسة حول بدايات الاهتمام الإيراني بالقارة، ومكانته في الاستراتيجية الإيرانية، ومراحل تطوره، وخصوصية القارة وموقعها من دوائر اهتمام السياسة الخارجية الإيرانية، ودلالات تواجد دائرة أفريقيا في بنية وهيكلية الخارجية الإيرانية، وحصاد النفوذ الإيراني في القارة، خاصة في شرقها وغربها، ومدى الاستفادة من خبرات دول إقليمية في التغلغل في القارة الأفريقية،[7] لإيجاد مداخل وأدوات تتيح معادلة هذا التغلغل، خاصة مع تنامي دور ومكانة إيران كقوة إقليمية، والسعي الطموح للبرنامج النووي الإيراني، سواء في صورته السلمية أو حتى احتمالية أن يكون لأغراض عسكرية.

محددات السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

تتسم السياسة الخارجية لإيران بأبعاد متعددة تتأثر بالعوامل الداخلية والبيئتين الإقليمية والدولية. ومما يحدد اتجاهات هذه الأبعاد: البيئة النفسية لصانع القرار، والضغوط الاجتماعية الداخلية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، والبيئة الخارجية. وتشكل هذه المتغيرات بمجملها المحددات التي تعيِّن أبعاد السياسة الخارجية.

أولاً: مراحل الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية

اختلف تعامل صانعي القرار في إيران مع سياستهم الخارجية تجاه القارة الأفريقية، وفقاً لتطور عمر الجمهورية الإسلامية وواقعها، والتحولات التي

شهدتها، وتأثير العوامل الداخلية والخارجية؛ فقد أصبحت بعد اندلاع الثورة عام 1979 تتبنى دور المدافع عن عقيدة الناشط المستقل عن الأحلاف العالمية وقاعدة الثورة الإسلامية العالمية.[8]

ويمكن تقسيم مراحل الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية بعد الثورة، إلى أربع مراحل رئيسية، وهي:

1. مرحلة الثورة: 1979 – 1989

تضمنت أهداف السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة عدداً من النقاط التي تعبّر عن تداخل الشعارات والأهداف والمفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، فمن المحافظة على استقلال إيران وسيادتها على أراضيها إلى حرب مع العراق ودعم المستضعفين في مواجهة المستكبرين، ومن إيجاد علاقات حسنة مع الآخرين إلى تصدير الثورة، ورفض الصلح مع الكفر وإخراج العالم الإسلامي من التكتلات العسكرية، ومن تحقيق الأمن القومي الإيراني إلى مساعدة حركات التحرر في العالم.

إن هذا التداخل الثوري في المفاهيم والأهداف، بين الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، جعل النظام الحاكم في إيران يضع نظرية الاستضعاف أساساً للسياسة الخارجية.[9] لذلك، نجد أنه بعد اندلاع الثورة مباشرة، وإعلان الجمهورية الإسلامية، تراجعت العلاقات الإيرانية – الأفريقية، نتيجة الاضطرابات التي أعقبت الثورة،

ومحاولات إكسابها الشرعية وحمايتها من الانتكاسة والمؤامرات الداخلية والخارجية، لما تعنيه وتجسده هوية وطبيعة هذه الثورة.[10] ويعزى هذا التراجع إلى انشغال الجمهورية الإسلامية الوليدة في حربها مع العراق 1980 – 1988.[11] وعلى الرغم من ذلك، كانت تنظر إيران إلى القارة الأفريقية خلال هذه المرحلة من خلال منظور أيديولوجي مختلف؛ فأفريقيا تمثل ثلث مقاعد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشكل نصف مجموعة حركة عدم الانحياز، وهو ما يعني أنها تمثل حليفاً محتملاً لإيران، كما أنها في ذات الوقت تمثل ساحة مناسبة لتبني أفكار الثورة الإيرانية.

2. مرحلة إعادة النظر في السياسة الخارجية: 1989 – 1997

كان أهم ما يميز هذه المرحلة أنها تلت مباشرة المرحلة الأولى التي طغت فيها الشعارات الثورية. فمع انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية، بدأت مرحلة جديدة تمثلت بمحاولات إيران للتحول من الثورة إلى الدولة، فأصبحت بأمسّ الحاجة إلى العالم الخارجي لإعادة بناء ما دمرته الحرب؛ إذ لا يمكنها القيام بذلك اعتماداً على الجهود الذاتية فقط، مما تطلب إعادة النظر في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة تلك التي خلقت توترات مع العالم الخارجي.

وتجسد الاهتمام الإيراني الجديد تجاه أفريقيا في هذه المرحلة بزيارة الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني السودان في كانون الأول/ ديسمبر

1991،[12] على رأس وفد كبير، وكانت رداً على زيارات سابقة لمسؤولين سودانيين إلى إيران.[13] وتم خلال الزيارة توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين. ويرجع الاهتمام الإيراني إلى العديد من الأهداف؛ منها رغبة طهران في إيجاد موطئ قدم لها في أفريقيا، خصوصاً إذا كان ذلك في القرن الأفريقي، أو في شرق القارة، وبخاصة في بلد كالسودان. ولعلها رأت أن الظروف مواتية من ناحية، وأن ثمة ضرورة استراتيجية لمثل هذا التحرك من ناحية أخرى. فقد كانت الدول العربية التي كانت تتمتع ببعض النفوذ السياسي والثقافي في جزء من القارة الأفريقية قد انشغلت بالآثار المترتبة على حرب الخليج الثانية، أو أصبحت قيد المعاناة من نتائجها، فضلاً عن أنها انكفأت على شؤونها الداخلية. وكان مثل هذا التحرك بمثابة ضرورة استراتيجية لإيران. فيما كان السودان، بحكم توجهاته الإسلامية ومعاناته الاقتصادية وظروف الحرب الأهلية فضلاً عن عزلته، بحاجة لإقامة مثل هذه العلاقة.[14]

وفي عام 1996، قام رفسنجاني بجولة أخرى لست دول أفريقية؛ هي كينيا، أوغندا، السودان، تنزانيا، زيمبابوي، جنوب أفريقيا.[15] ومثلت هذه الجولة ذروة التعامل الاقتصادي بين إيران وقارة أفريقيا. وقد شكلت هذه المرحلة ما يمكن تسميته هجوماً دبلوماسياً إيرانياً على أفريقيا. وقد استمر هذا التوجه حتى العام الأخير لرئاسة رفسنجاني الذي شهدت العلاقات في عهده صياغة وتطبيق استراتيجيات مستدامة نسبياً لتسيير العلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية.[16]

3. مرحلة إزالة التوتر في السياسة الخارجية: 1997 – 2005

بالرغم من أن هذه المرحلة تُعد استمراراً للمرحلة السابقة من عهد رفسنجاني من حيث التحول في الخطاب السياسي الإيراني باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي وإيجاد الدعم لإيران بدلاً من العداوة، فإنها تختلف نسبياً عن السابقة؛ فقد كان الشعار الأساسي المسيطر في عهد رفسنجاني إعادة البناء، بينها تمثل شعار مرحلة الرئيس محمد خاتمي في التنمية الشاملة، حيث لوحظ تفاوت كبير بين الاثنين؛ فإعادة البناء مفهوم ذو بُعد داخلي في الدرجة الأولى، أما التنمية الشاملة فلها أبعاد إقليمية ودولية، إضافة إلى الأبعاد الداخلية.[17]

لقد قام خاتمي برفع شعار إزالة التوتر كوسيلة لإخراج إيران من عزلتها ودعم علاقاتها مع الدول الأخرى، ثم جاء إعلانه عن مشروعه لحوار الحضارات الذي شكل مفارقة كبرى في توجهات إيران تجاه العالم عما كان عليه الحال سابقاً. راعت هذه السياسة مقتضيات الواقع مع عدم الابتعاد عن قيم الثورة الإسلامية والمكاسب التي حققتها، وتقديم المصلحة القومية الإيرانية على ما سواها.[18]

ولتعزيز هذا التوجه في القارة الأفريقية قام خاتمي في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 بزيارة الجزائر والسودان، على رأس وفد وزاري ضم وزراء الخارجية والدفاع والصناعة والمعادن ومدير إدارة أفريقيا في وزارة الخارجية بالإضافة إلى عدد آخر من كبار المسؤولين الإيرانيين.[19]

كما أن جولة خاتمي لسبع دول أفريقية -نيجيريا والسنغال وسيراليون ومالي وبنين وزيمبابوي وأوغندا- أيضاً في كانون الثاني/ يناير 2005 تعد النواة الحقيقية الأهم في الانفتاح على العالم منذ توليه الرئاسة في عام 1997. ويعتبر كثير من الخبراء أن هذه الزيارة مثلت المنعطف الأبرز، في التعاون الثنائي بين إيران وأفريقيا، وتحسين العلاقات بين الطرفين وتنميتها، ووضعها في مسارها الطبيعي، وتعزيز القواسم المشتركة لمواجهة المتغيرات، والتحديات الإقليمية والدولية، خاصة مع تزايد الإدراك الإيراني لحقيقة أن قارة أفريقيا بمقدورها أن تمثل لها بوابة الخروج الحر نحو العالم عبر المياه الدولية، وتوفر لها محطات تجارية، وغير تجارية على المحيطين الهندي والأطلسي.[20]

4. مرحلة العودة لثورية السياسة الخارجية: 2005 حتى الآن

شهدت الساحة الإيرانية منذ تولي الرئيس أحمدي نجاد الرئاسة في عام 2005 حراكاً كبيراً سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقد لعب نجاد دوراً رئيسياً فيه من خلال ما اتخذه من مواقف وسياسات، والأهم ما أطلقه من شعارات متشددة، بدءاً من الملف النووي والدور الإيراني في العراق وفلسطين ولبنان، بالإضافة إلى آرائه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[21] ومنذ توليه مقاليد السلطة في إيران، تزايدت الأنشطة الإيرانية في القارة الأفريقية، ووضعت القارة الأفريقية في قائمة أولوياته، وهي تشكل مركزاً مهماً في سياسته الخارجية الطموحة، من أجل ترسيخ الوجود الإيراني فيها، عبر التحرك على عدة جبهات.

فعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري تم إنشاء "منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية والأفريقية"، والتي عقدت في أيار/ مايو 2009 ندوة لتعاون إيران – أفريقيا. وحسب ما صرح به حسين حسيني الأمين العام لهذه المنظمة، فإن إيران قد بلورت خطة تتضمن تطوير العلاقات الجوية، والمواصلات، وإقامة البنوك والمراكز المصرفية المشتركة، بما في ذلك مع كينيا، حيث تعتبرها إيران شبه "بوابة" إلى غيرها من الدول الأفريقية. وكانت إيران قد عقدت في شباط/ فبراير 2007 مؤتمراً مماثلاً، انصب على الإمكانيات التجارية القائمة بين إيران وأفريقيا.[22]

ومن خلال حرصه على لقاءات القمة وتكثيف الاتصالات والزيارات المتبادلة، تبرز أهمية الزيارة التي قام بها نجاد، لكل من جزر القمر وجيبوتي وكينيا في شباط/ فبراير 2009،[23] التي أكد فيها أن إيران تتمتع بعلاقات حميمة مع الدول الأفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتبدى أيضاً دلالة الزيارة التي قام بها لكل من السنغال وزامبيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009. ثم زيارته لكل من زيمبابوي وأوغندا في نيسان/ إبريل 2010، وهي الزيارة التي توقف حيالها كثير من المراقبين واعتبروها من تجليات العزم الإيراني على مزيد من الاقتراب والاختراق للقارة، وارتفاع سقف المصالح المتشابكة مع دولها، وتوالي التصميم الإيراني على بناء علاقات جيدة فيها.[24]

كما كشف أحمدي نجاد خلال زيارته لأفريقيا في حزيران/ يونيو 2010، والتي تضمنت حضور قمة مجموعة الدول النامية الثماني في نيجيريا عن

استراتيجية القوة الناعمة الإيرانية في أفريقيا، حيث تمتد هذه الاستراتيجية في غرب أفريقيا بشكل واسع في كل من نيجيريا ومالي والنيجر وموريتانيا والسنغال، بالإضافة إلى تطوير العلاقات مع دول صغيرة مثل ساحل العاج. وتظل نيجيريا ومالي والنيجر تمثل ساحة للنفوذ، في حين تحرز إيران أكبر نجاحاتها في كل من موريتانيا والسنغال. لقد أصبح امتداد إيران في الإقليم أكبر في عهد أحمدي نجاد، برغم قيام خاتمي ورفسنجاني بجهود سابقة.[25]

ثانياً: محددات السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

المحدد السياسي

إن الإدراك بين القوى الفاعلة في المجال السياسي، سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية، يرتبط بوعي الأطراف بالمواقف والأشكال المعتمدة بشكل أو آخر على تراكمات الأحداث المتبادلة في علاقات تلك الأطراف بعضها ببعض؛ الأمر الذي يجعل ذلك الوعي مؤثراً في صنع الإدراك ومتأثراً به إيجابياً أو سلبياً.[26]

وبالنظر إلى حالة إيران الداخلية والخارجية بعد الثورة مباشرة، نجد أن إيران قد غرقت في مشاكلها الاقتصادية بسبب الاضطرابات الداخلية في سائر المدن الإيرانية مما أدى إلى انغلاقها على نفسها نتيجة تدهور الاقتصاد.[27] فعندما قامت الثورة كان هدفها إصلاح مفاهيم وبنى وقواعد الحياة في إيران الإسلامية وإعادة تنظيم العلاقة بين النظام الديني والمجتمع العالمي، بحيث

يصبح الإصلاح استراتيجية قومية إسلامية.[28] فقد سعى مرشد الثورة آية الله الخميني إلى استخدام الدين كمحدد لسياساته الخارجية تجاه العالم الخارجي، حيث يقول: «يجب أن تكون حركة الجميع في إطار القيم الإسلامية حتى يستفيد المجتمع وتصل الثورة إلى أهدافها».[29] كما تأثرت الثورة الإسلامية، بدخولها في حروب مستمرة مع جيرانها من العرب، ومحاولة فرض هيمنتها وفكرها على أهل السنة داخل إيران نفسها.

وعلى الصعيد الخارجي تبنت الثورة الإسلامية موقفاً عدائياً ضد بعض الدول؛ فقطعت علاقاتها مع جنوب أفريقيا وإسرائيل وغيرها، وفي نفس الوقت حدث تقارب سياسي مع بعض الدول مثل أثيوبيا وزامبيا وإريتريا وليبيا، وأقامت تمثيلاً دبلوماسياً معها، إلا أن اندلاع الحرب الإيرانية – العراقية في عام 1980 أثر بشكل سلبي على العلاقات الإيرانية - الأفريقية، فلم تستطع إيران الوفاء بالتزاماتها من مساعدات للدول الأفريقية.[30]

وبعد وفاة الخميني وانتهاء الحرب مع العراق في نهاية الثمانينيات، بدأت السياسة الخارجية الإيرانية تتغير؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، عقدت إيران مؤتمراً دولياً كبيراً في طهران استغلته لإعلان سياسة خارجية جديدة تجاه جيرانها تدعو إلى التضامن والتعاون السلمي مع جيرانها وكافة دول العالم.[31]

شهدت فترة التسعينيات عودة الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية، وزار خلالها رفسنجاني أفريقيا كما أسلفنا.[32] كما تركزت أهداف السياسة الخارجية

تجاه القارة الأفريقية مع مجيء محمد خاتمي للسلطة على كسب تأييد الدول الأفريقية لحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، إلى جانب رغبتها في القيام بدور يتجاوز الإطار الإقليمي، ما يساعدها على امتلاك أدوات لمقاومة الضغوط الدولية المتزايدة والملحّة، مثل بناء محاور وتحالفات تؤثر في موازين القوى، ويساعدها أيضاً على الخروج من الحصار المفروض عليها، والبحث عن المساندة السياسية على صعيد المنظمات الدولية في مواجهة الضغوط التي تُمارس ضدها دولياً.

هذا بالإضافة إلى التنافس بين إيران وإسرائيل على تدعيم النفوذ في دول القرن الأفريقي وحوض النيل وغرب أفريقيا، فالعداء بين الدولتين جعل كلاً منهما يسعى إلى التأثير على مصالح الأخرى في أي منطقة في العالم، بل استخدمت كلتا الدولتين أدوات متشابهة لتنفيذ أهدافها.

وخلال عهد أحمدي نجاد يمكن القول إن السياسة الخارجية تجاه القارة الأفريقية عكست مجموعة من الدلالات الهامة بالنسبة إلى إيران، أهمها:[33]

- محاولة التوازن بين الاقتصاد والأيديولوجية، فقد جاءت التحركات الإيرانية في أفريقيا انعكاساً للتطورات الداخلية التي شهدتها إيران والتي دفعت في اتجاه البحث عن أدوار خارجية للحفاظ على هيبة الدولة وكسر حالة العزلة التي فرضها عليها الغرب، وتنفيذاً للتوجهات الإيرانية لنشر المذهب الشيعي، حيث استفادت إيران من عدم وجود

هاجس لدى الأفارقة في التمييز بين الشيعة والسنة، بل تنظر الدول الأفريقية إليها باعتبارها دولة إسلامية، فالمجتمعات الأفريقية بطبيعتها متدينة. كما كان للمساعدات والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي دور أكثر تأثيراً في التواصل بين إيران وعدد من الدول الأفريقية، نظراً لما تعانيه هذه الدولة من مشكلات اقتصادية وتنموية. لذلك بدأت إيران باستخدام الأداة الاقتصادية في بعض الدول مما مهد الطريق لتحقيق تقارب عبر الأدوات الأخرى وأهمها الأداة الدينية.

- حاولت إيران خلال سعيها للحصول على حلفاء في القارة استقطاب الدول التي تربطها علاقات قوية مع الغرب، مثل كينيا وأوغندا، في شرق أفريقيا. ومع أن هذه الدول رحبت بالتعاون مع إيران واستقبلت مساعداتها إلا أنها لم تضحِّ بعلاقات التحالف مع الغرب، وخاصة في ظل عدم قدرة إيران على استكمال بعض المشروعات في عدد من الدول الأفريقية.

- سعت إيران إلى كسب أصوات الأفارقة في المنظمات الدولية، سواء في الأمم المتحدة أو منظمة التعاون الإسلامي أو المنظمة الدولية للفرانكوفونية أو حركة عدم الانحياز. وقد عملت على استغلال العضوية غير الدائمة لجنوب أفريقيا في مجلس الأمن، وتواجدها في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصالحها. وعندما صدر تقرير عام 2008 عن تلك الوكالة، مشيراً إلى استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بالمخالفة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وقرارات مجلس الأمن، استخدمت جنوب

أفريقيا عضويتها في مجلس الأمن حينذاك للتصويت ضد أي عقوبات تستهدف طهران. لكن إيران فشلت في كسب تأييد الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بعدم تصويتها على العقوبات في حزيران/ يونيو 2010. ويبقى الأمر مرهوناً بتوازنات القوى الدولية وقدرة إيران على دفع الدول الأفريقية نحو تأييد أهدافها في مواجهة الضغوط الدولية.

- ليس هناك جدوى من توضيح العلاقات الإيرانية – الأفريقية بعيداً عن تأثيرات القوى الدولية والإقليمية الأخرى الفاعلة في القارة، وأهمها الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تثير التحركات الإيرانية حفيظتيهما وتجعلهما يبحثان عن مسوغات إثارة العداء إزاء إيران، ومنها التأكيد على دعم إيران للمتشددين في أفريقيا. وهناك بعض الآراء التي ترى أنه برغم أن إيران لم تسهم في ظهور الحركات الراديكالية ذات الرؤية الإسلامية في أفريقيا، فإنها تساعد هذه الموجة وتوظفها لخدمة مصالحها دولياً وإقليمياً.

المحدد الاقتصادي

تزخر القارة الأفريقية باحتياطات كبيرة من المواد الخام الطبيعية. وتستورد إيران منها بعض المعادن والمحاصيل الزراعية كالذهب والقطن اللذين تنتجهما مالي. كما تعد القارة، بما تمثله من ثقل سكاني ومساحة كبيرة، سوقًا واسعة للمنتجات الإيرانية، ومجالاً للاستثمار في قطاعات الزراعة والطاقة والكهرباء في كل من السنغال وزيمبابوي وسيراليون وأوغندا وبنين

ومالي. وقد نسقت إيران مع نيجيريا لتعزيز التبادل التجاري مع مجموعة الـ77 ، كإحدى أكبر المجموعات الاقتصادية في العالم.[34]

كما أن لإيران في أفريقيا محددات اقتصادية أخرى من بينها الحفاظ عبر علاقاتها بالدول الأفريقية ذات الثقل النفطي على أسعار مناسبة للنفط، وتفعيل دور منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" لتعبر قراراتها عن الدول المنتجة. كما لإيران أيضاً رغبة في الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأفريقية إليها، وتعزيز التبادل التجاري والاتفاق على التنسيق في سبيل استكشاف الموارد الاقتصادية بالقارة الأفريقية.[35]

وتشير التقديرات إلى أن من بين أكبر شركاء إيران في القارة الأفريقية جنوب أفريقيا؛ فقد أفاد وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني بالإنابة، حسين صمصامي، بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في النصف الأول من عام 2008 نحو 4.250 مليارات دولار، وأن هذا الرقم قابل للزيادة ليصبح 10 مليارات دولار في السنة، كما أوضح أن شركة MTN الجنوب أفريقية تمتلك ما نسبته 1.8 مليار دولار من إنجاز المرحلة الثانية للهاتف الجوال الإيراني، برأس مال مشترك مع الجانب الإيراني.[36]

ومع ذلك، يعد حجم التبادل التجاري عموماً بين إيران ودول القارة الأفريقية ضئيلاً جداً قياساً بإمكانيات الطرفين، كما توضح إحصاءات صندوق النقد الدولي (انظر الجدولين 1 ، و2)، ومقارنة بدول إقليمية ودولية أخرى.

الجدول (1)
الصادرات الإيرانية لأفريقيا 2000- 2009
(مليون دولار)

م	الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1	مصر	--	10	10	12	16	22	28	34	45	31
2	ليبيا	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
3	تونس	5	6	3	9	1	2	2	3	4	3
4	السودان	--	--	--	14	25	51	64	45	59	40
5	المغرب	325	256	272	330	252	514	860	731	961	
6	الجزائر	--	--	--	--	6	6	9	22	27	27
7	الكونغو الديمقراطية	1	3	1	1	--	--	--	--	--	--
8	الكاميرون	2	1	1	2	2	3	4	5	7	5
9	بوروندي	--	1	--	--	1	--	--	--	--	--
10	أوغندا	1	1	1	2	2	3	3	7	7	5
11	كينيا	17	9	3	30	24	32	41	49	65	45
12	تنزانيا	3	5	4	4	6	8	10	12	15	11
13	سيشيل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	
14	غانا	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
15	غينيا	1	1	1	--	1	1	1	2	2	1
16	السنغال	0 429	1	0.321	1	1	1	1 083	23 08	18	16 022
17	النيجر	0 161	0.102	1	1	3	3	4	5	7	5
18	بنين	0 237	0 147	0 391	0.34	1.171	0.095	0.12	0.145	0.19	0.133
19	توجو	0.091	1	0.388	0.061	0.019	0.01	0.012	0.015	0 02	0 014
20	كوت ديفوار	0.287	0.472	0 359	2	1	1	3	14	18	8
21	مالي	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

المصدر:

International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics* (Washington DC: IMF, 2010).

الجدول (2)

الواردات الإيرانية من أفريقيا 2000 – 2009

(مليون دولار)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الدولة	م
96	67	27	10	11	7	16	15	10	14	مصر	1
–	–	–	8	17	–	–	–	–	–	ليبيا	2
94	100	79	73	46	54	62	47	44	51	تونس	3
–	–	–	32	17	–	6	2	–	–	السودان	4
17	18	14	53	43	43	31	28	26	50	المغرب	5
–	29	–	–	–	–	–	–	–	–	الجزائر	6
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	الكونغو الديمقراطية	7
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	الكاميرون	8
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	بوروندي	9
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	أوغندا	10
4	4	3	3	2	2	–	–	2	1	كينيا	11
–	–	–	1	1	–	–	–	–	–	تنزانيا	12
	–	–	–	–	–	–	4	–	–	سيشيل	13
0.215	0.23	0 182	0 066	0.051	0.202	–	–	0.089	0.083	غانا	14
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	غينيا	15
1	1	–	1	–	–	–	–	–	–	السنغال	16
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	النيجر	17
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	بنين	18
–	–	–	–	–	–	–	–	2.138	–	توغو	19
1	14	–	5	10	2	2	0 248	0.213	–	كوت ديفوار	20
1	0 64	–	–	–	–	–	0.172	–	–	مالي	21
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	نيجيريا	22
										الرأس الأخضر	23
139	175	77	234	142	59	40	36	73	103	جنوب أفريقيا	24

المصدر:

International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics* (Washington DC: IMF, 2010).

المحدد الديني (الجاليات الشيعية)

تعد الاعتبارات الدينية من العوامل المؤثرة في العلاقات البينية بين الدول، الأمر الذي يفرض ضرورة بيان تلك الاعتبارات على صعيد كل من إيران وأفريقيا للتعرف على تأثيرها على العلاقات بينهما. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن أثر الدين الإسلامي والجاليات الشيعية في علاقات الطرفين.

ولعوامل تاريخية عدة توجد جاليات شيعية استوطنت بعض الدول الأفريقية خاصة في شرق أفريقيا، ومازالت صلاتها بإيران قائمة.[37] وتعتمد إيران في تحقيق أهدافها السياسية الخارجية على عناصر إقليمية ذات ولاء كامل لها، وعلى رأسها تلك العناصر الشيعية المنتشرة في معظم الدول التي تستهدفها إيران.

وقد انتهجت إيران في الآونة الأخيرة أسلوباً براجماتياً، وتبنت منهج التكيف مع المتغيرات من خلال تنشيط القنوات الدبلوماسية مع كثير من الدول، ولم تعط أهمية محورية لعلاقاتها بطرف ما، مع الاستمرار في تبني مبدأ تصدير الثورة الإسلامية، واستخدام أسلوب الغزو الفكري ومحاولة نشر المذهب الشيعي من أجل التأثير غير المباشر على الدول التي تتحرك فيها.[38]

وقد ظهرت جاليات شيعية وانتشرت وسط المسلمين في بعض الدول الأفريقية، خاصة في شرق أفريقيا، فنجدها في تنزانيا وكينيا والسنغال ونيجيريا وزامبيا والكاميرون والصومال وبنين والمغرب ومالي والجزائر وجزر القمر

ومصر. وقد لعبت هذه الجاليات دوراً ملحوظاً في التأثير على العلاقات الإيرانية – الأفريقية على الرغم من اختلاف موقع وقوة هذه الجاليات.

وبالرغم من ضآلة أعداد الشيعة بالنسبة لعدد السكان المسلمين في بعض الدول الأفريقية فإنهم متواجدون وربما لهم ولاء لإيران. وقد أشاد الرئيس الإيراني محمد خاتمي بهذه الجاليات عند زيارته عام 2005 لعدد من الدول الأفريقية وهي نيجيريا ومالي والسنغال وسيراليون وبنين وزيمبابوي وأوغندا. وتلعب إيران دوراً مهماً لنشر التشيع في أفريقيا عن طريق بناء المساجد والجامعات، والمراكز الثقافية واستقبال الطلاب الأفارقة في جامعاتها، وإرسال الصحف والمجلات إلى هذه الدول، ويظهر هذا بوضوح في بعض الدول كالسودان ونيجيريا.[39]

لعل الدعم الإيراني للأنشطة الدينية، خاصة الشيعية في بعض الدول الأفريقية ذات التواجد الشيعي، كان له أحياناً أثر سلبي عندما سعت إيران إلى تصدير نموذجها الديني بعد الثورة، الأمر الذي هدد بعض الدول الأفريقية، مثل مصر، ودفع الجانبين إلى تبادل الاتهامات بالتدخل في شؤون الطرف الآخر.[40]

أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

في المرحلة التي أعقبت اندلاع الثورة الإسلامية تخلت إيران في سياستها الخارجية عن حالة الانعزال وتمردت على التبعية، وغدت تتبنى

عدداً من الأهداف والأدوار في سياستها الخارجية، لجهة الحفاظ على سيادتها، وتأمين أمنها في مواجهة التحديات الخارجية. ومن منطلق قناعتها الثورية بأنها أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها، نجدها تارة تسعى للقيام بدور المدافع عن العقيدة، وتارة أخرى تقود المعسكر الرافض لهيمنة القوى العظمى، ومرات تنشط في إقليمها وجوارها الجغرافي لإثبات قوتها. وفي كل الحالات، فقد كانت تعتبر نفسها قاعدة الانطلاق للثورة الإسلامية العالمية، وتشعبت مصالحها حتى تصادمت مع مصالح العديد من القوى الأخرى.[41]

وبالنظر إلى القارة الأفريقية، تبدت الرغبة الإيرانية في مسعى الدفاع عن مصالحها الواعدة، عبر امتلاك شبكة جيدة من العلاقات، خاصة مع بعض الدول الأفريقية المعادية للوجود الأمريكي في أفريقيا، لكسب تأييد الدول الأفريقية للمواقف الإيرانية، ولاسيما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، ومسعى لعب دور يتجاوز الإطار القومي بل الإقليمي، الأمر الذي يساعدها على امتلاك العديد من الأدوات[42] التي تتيح لها المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة والملحة، عبر بناء عدة محاور تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى، ومحاولة للخروج من الحصار المفروض عليها، والبحث عن المساندة السياسية على صعيد المنظمات الدولية في مواجهة الضغوط التي تمارس ضدها دولياً.[43]

أولاً: أهداف السياسة الإيرانية في منطقة غرب أفريقيا

بالنظر لمحاولات إيران وإسرائيل السيطرة على الممرات المائية، فإن إقليم غرب أفريقيا يُعد جاذباً للتحركات الإسرائيلية والإيرانية لمواجهة التهديدات البحرية التي يمكن أن تأتي عبر سواحل المحيط الأطلسي.[44] ومن الناحية الاقتصادية، فقد شكّل الإقليم مسرحاً للتنافس الدولي خلال السنوات القليلة الماضية مع تنامي الاكتشافات النفطية؛ مما أدى إلى تصارع القوى الكبرى على الاستحواذ على بترول الإقليم، وخاصة الدول الغربية والولايات المتحدة والصين، وكذلك القوى الإقليمية مثل إيران وإسرائيل وتركيا. كما يحتوي الإقليم على مجموعة من الثروات الطبيعية، خاصة الألماس والذهب والنحاس، فضلاً عن المواد المعدنية، وخاصة اليورانيوم، التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والنووية.

وإلى جانب ذلك استفادت إيران من خصائص محددة في غرب أفريقيا لتدعيم علاقاتها مع دوله،[45] لكونه يمثل كتلة إسلامية في القارة الأفريقية، فالدين الإسلامي هو الدين الرسمي لأغلبية السكان، وبالنظر إلى أن عدد سكان هذا الإقليم يقدر بنحو 257 مليون نسمة، بينهم 161 مليون نسمة من المسلمين. ويزيد السكان المسلمون عن 50٪، من إجمالي سكان 11 دولة في غرب أفريقيا، ويصلون إلى نسبة 100٪ من إجمالي تعداد السكان في موريتانيا وتوجو، في حين تبلغ نسبة المسلمين في السنغال 95٪، وفي مالي وجامبيا 90٪، وفي غينيا 85٪، أما النيجر فتصل نسبتهم إلى 80٪.[46]

وعلى الرغم من مرور سنوات على إقامة أسواق لصادرات إيران في إقليم غرب أفريقيا فإن مستويات التجارة مع دول غرب أفريقيا لاتزال منخفضة، فيما عدا السنغال وبعض البلدان القليلة الأخرى.[47] وتصدِّر تلك الدول بعض المنتجات التعدينية والزراعية إلى السوق الإيرانية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المواطنين من دول غرب أفريقيا والذين شملهم الاستطلاع الذي قام بإجرائه مركز بيو للأبحاث Pew Research فضل أغلبهم الولايات المتحدة على إيران، كما يتضح من (الجدول 3)، فالتأييد الشعبي الإقليمي لجهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، مثل التعاون الأمريكي مع مالي، لايزال مرتفعاً، وتأييد الحرب في أفغانستان منخفض في بعض دول غرب أفريقيا؛ فالمعارضة السنغالية نظرت لهذه الحرب على أنها جاءت نتيجة لتشجيع إيران، في حين أيد الغانيون والنيجيريون الحرب على أفغانستان، ووصلوا إلى نفس المستوى الذي وصل إليه الأمريكيون في الاستطلاع الذي أجراه المركز نفسه عام 2007.[48]

لذلك تتضح أهمية دول غرب أفريقيا في الإدراك السياسي الإيراني من عدة زوايا؛ فمن ناحية تبرز أهمية النفط أو ما يسمى في الأدبيات السياسية بأمن النفط، خاصة في ضوء مسعى الولايات المتحدة بشكل خاص والدول الأوربية بشكل عام في سياق اهتمامها بأمن الطاقة، لفك ارتباط عملية اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، ورغبة إيران في التأكيد على تفويت الفرصة على الولايات المتحدة في هذا الخصوص، خاصة مع تصاعد الرغبة الأمريكية في

إيجاد مزود آخر للنفط يمكن له أن يعوضها عن نفط الشرق الأوسط، في حال اندلاع الصراع في هذه المنطقة، وما يهدد به مثل هذا السيناريو من إمكانية التأثير سلبياً على الاقتصاد الأمريكي واقتصاد بقية الدول الصناعية الحليفة لها خاصة في أوربا. ومن ناحية أخرى تبرز أهمية القارة الأفريقية كمنطقة تنافس استراتيجي بين الولايات المتحدة والدول المناوئة لها، ومن ثم تحرص القيادة الإيرانية على توثيق العلاقات بدول هذا الإقليم.[49]

الجدول (3)

اتجاهات تأييد الرأي العام في بعض دول غرب أفريقيا 2007

الدولة	إيران	الولايات المتحدة الأمريكية	الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب	الحرب الأمريكية في أفغانستان
غانا	٪26	٪80	٪59	٪50
كوت ديفوار	٪46	٪88	٪87	٪43
مالي	٪50	٪79	٪62	٪37
نيجيريا	٪44	٪70	٪63	٪48
السنغال	٪42	٪69	٪41	٪18

المصدر:

Pew Research Center, *Key Indicators Database*, at : http://pewglobal.org/database (Accessed July 21, 2010).

وعلى خلفية المنافسة لكسب الحلفاء في مناطق عديدة من العالم، فقد اصطدمت التحركات الإيرانية في الإقليم مع إسرائيل، على الرغم من اختلاف

أهداف كل منهما، فالعداء بين الدولتين ومحاولات كل منهما ضرب مصالح الأخرى في أي منطقة من العالم، جعلت الدولتين تلتقيان في تعاملهما مع دول غرب أفريقيا حول مجموعة من القضايا، بل استخدمت الدولتان أدوات مشابهة لتنفيذ أهدافهما في الإقليم، وزيادة الاختراق والتغلغل في دوله.[50]

نيجيريا

تكتسب نيجيريا، وهي إحدى الدول النفطية الكبرى على المستوى العالمي، أهمية خاصة في العلاقات الأفريقية – الإيرانية،[51] ولاسيما مع استعداد طهران للتعاون مع نيجيريا في كل المجالات العلمية والفنية والصناعية والتجارية وبصورة مؤسسية، في إطار اللجنة المشتركة بين البلدين، وطبيعة الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجال إنشاء السدود، وصناعة السيارات،[52] والطاقة، والشؤون المالية والمصرفية.

ومن الأهمية رصد أن زيارة الرئيس النيجيري أولوسيغون أوباسانجو Olusegun Obasanjo لطهران في 7 كانون الثاني/ يناير 2001، ركزت على الاستفادة من الخبرة الإيرانية في قطاع التكنولوجيا، والنفط، ومجال صيانة معامل تكرير النفط، واستغلال الإمكانيات البتروكيماوية والغاز ومجال الدفاع والاستخدامات العسكرية. ووقعت الدولتان ست اتفاقيات لدعم التعاون الثنائي في مجال التجارة، وتشجيع القطاع الخاص، والتعاون في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، وبروتوكولاً للتبادل الثقافي والتعليمي.[53]

هذا إلى جانب تزايد النشاط الدبلوماسي بين البلدين من خلال الوفود والزيارات المتبادلة، ففي عام 2002[54] قام وزير الخارجية الإيراني آنذاك بزيارة لنيجيريا، تم خلالها التوصل إلى أربع اتفاقيات بين بعض الشركات التابعة لوزارة الطاقة الإيرانية والحكومة النيجيرية لتجديد محطات توليد الطاقة،[55] بالإضافة إلى ثلاث اتفاقيات أخرى بين غرفة التجارة والصناعة النيجيرية وبعض الشركات الصناعية في إيران. وفي أيار/ مايو 2004 وقع وزيرا الطاقة في البلدين مذكرة تفاهم لزيارة وفد من الخبراء الإيرانيين لأبوجا لإعادة تأهيل المحطات والمنشآت الكهربائية في نيجيريا، والتباحث حول فرص التعاون المشترك وآفاقه.[56] وفي المقابل يتعرض هذا النمو المطرد والمحتمل في العلاقات الثنائية لهجوم حاد من التيارات النيجيرية المعارضة لتنامي العلاقات المشتركة، على خلفية النفوذ الشيعي، والدعم الإيراني للإسلاميين في نيجيريا.[57]

النيجر

في آب/ أغسطس 2004 قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بزيارة النيجر لمناقشة تطوير التعاون بين البلدين في مجالات المياه والصحة والهندسة والطرق. وقد أكد خرازي أن مثل هذا التعاون سيضع أسساً لتسهيل دخول الشركات الإيرانية إلى النيجر،[58] وخلال اللقاء نفسه، أكد الجانبان على حق الدول في التطلع إلى تطوير برنامج نووي سلمي في ظل معاهدة حظر الانتشار النووي، وتوفير الدعم الدولي المبكر لإيران وبرنامجها النووي.[59]

واستمرت العلاقات في النمو خلال الأعوام القليلة الماضية، ففي حزيران/ يونيو 2008 أكد النائب الأول للرئيس الإيراني برويز داودي أن إيران تعتبر أن الأمن والتقدم في النيجر جزء من الأمن والتقدم في أراضيها.[60] وفي الشهر نفسه عندما اجتمع وزير الزراعة الإيراني مع نظيره النيجيري عرض عليه المساعدة الإيرانية في قضايا الأمن الغذائي مثل تربية الماشية وبناء مصنع للجرارات في النيجر.[61]

وفي كانون الثاني/ يناير 2010 بدأت إيران في الحصول على عائدات استثماراتها في النيجر، وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين وزير الزراعة في النيجر الذي يدير وزارة المناجم أيضاً، ووزير إيران للمناجم علي أكبر مخرابيان، الذي أشار إلى أن إيران ستساعد في استكشاف الموارد المعدنية في النيجر،[62] وزادت الأشكال الأخرى من الصادرات الإيرانية في تسريع وتيرة تفعيل العلاقات بين الجانبين، ففي عام 2009 قامت النيجر باستيراد بضائع من إيران بقيمة 4.7 ملايين دولار.[63]

ورغبة في زيادة استمرار إمدادات اليورانيوم، فإن إيران تتعامل مع النيجر بوصفها مصدراً محتملاً لليورانيوم، هذا بالرغم من اهتمام وكالات الاستخبارات الغربية بالسيطرة على اليورانيوم في النيجر؛ ففي شباط/ فبراير 2009 أكد معهد العلوم والأمن الدولي Institute for Science and International Security (ISIS) بواشنطن أن إيران استهلكت 75٪ من 531 طناً من الكعكة الصفراء، وكانت قد حصلت عليها من جنوب أفريقيا

في السبعينيات، كما أكد المعهد أن إيران لم تعد قادرة على توفير الإمدادات المهمة من اليورانيوم عبر مناجمها المحلية.[64] وفي أيار/ مايو 2008 قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد استخدمت أكثر من 70٪ من مخزونها من اليورانيوم الأصفر.[65]

وفي حين يمكن لدول عدة توفير اليورانيوم لإيران مثل أوزبكستان وكازاخستان، إلا أن علاقات النيجر مع إيران تجعل منها المرشح الأمثل لهذه المهمة، نظراً للمنفعة التي يمكن الحصول عليها على المدى الطويل، وقد حصلت إيران بالفعل على دفعة في المدى القصير من النيجر التي صوتت ضد قرار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 يدين القمع الذي مارسته إيران عقب انتخابات حزيران/ يونيو 2009.[66]

السنغال

تعتبر السنغال بماضيها التاريخي والثقافي العاصمة الثقافية لأفريقيا، كما أنها سوق تجارية واعدة، مما جعلها ترتبط بعلاقات قوية مع إيران، حيث استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع طهران عام 1990 خلال رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني. ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات بين البلدين، ومن أبرز مؤشرات ذلك قيام الرئيس السنغالي عبدالله واد بزيارة إيران عام 2002،[67] ثم أعقبتها ثلاث زيارات أخرى في الأعوام 2006 و2008 و2009. كما زار العاصمة داكار عديد من المسؤولين الإيرانيين في ذات الفترة، بمن فيهم الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.[68]

ومما يدل على حقيقة تنامي العلاقات الإيرانية – السنغالية، وما واكبها من شروع إيران في توسيع استثماراتها، خصوصاً في البنية التحتية وصناعة السيارات، تم إنشاء مصنع لتجميع وتركيب السيارات، وهو يعد من أهم وأكبر مصانع تجميع السيارات في غرب أفريقيا، بناءً على الاتفاقية التي أبرمتها شركة إيران خودرو iran khodro لصناعة السيارات مع السنغال في عام 2004 لإنتاج سياراتها سامندا samand في السنغال، بتكلفة 82.6 مليون دولار، وبطاقة إنتاجية في المرحلة الأولى: خمسة آلاف سيارة، تصل في مراحل أخرى إلى ما بين 15– 20 ألف سيارة سنوياً. وقد كان من الطبيعي أن تكون ضمن جولة الرئيس الإيراني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، ومباحثاته مع نظيره السنغالي وشخصيات أخرى سياسية ودينية، بحث سبل التعاون بين البلدين والرغبة المشتركة في تعاون طويل الأمد والتنسيق المشترك، والعمل من أجل تنفيذ كافة الاتفاقات المبرمة بين البلدين، ليس فقط لمصلحة البلدين، بل أيضاً لمصلحة المنطقة، من خلال استثمار الإمكانات المتاحة بين البلدين لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.[69]

كما أسفرت زيارة وزير الطاقة الإيراني للسنغال في كانون الأول/ ديسمبر 2004،[70] عن توقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية، فضلاً على الوعود الإيرانية بإقامة مصنع للجرارات، ومصفاة للبترول ومصانع كيماوية، فضلاً عن تزويدها بالنفط بأسعار رخيصة. كما وافقت إيران على تقديم ضمانات مصرفية لمساعدة السنغال في مد خطوط كهرباء لمسافة 185 كيلومتراً.[71]

ويلاحظ أنه سبق لإسرائيل الحصول على موافقة الحكومة السنغالية، وكذلك على موافقة بلدية مدينة توبا Touba معقل الحركة الصوفية في السنغال لإقامة شبكة توزيع مياه الشرب، ولمعالجة مياه الصرف الصحي، ولكن عندما زار الرئيس الإيراني أحمدي نجاد السنغال، طرح عرضاً إيرانياً لمدينة توبا بدلاً من العرض الإسرائيلي. وكان طبيعياً أن ترحب المدينة والدولة السنغالية بالعرض لأفضليته.[72]

سيراليون

أسفرت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي في كانون الثاني/ يناير 2005، لسيراليون العضو في منظمة التعاون الإسلامي، ولقاؤه مع الرئيس أحمد تيجان كباح، عن توقيع ثلاث اتفاقيات تستهدف تنمية العلاقات بين البلدين، إضافة لتوقيع مذكرة تفاهم في المجال الصحي، وجمعية الهلال الأحمر السيراليوني، تنص على بناء عدة مستشفيات وإرسال أطباء إيرانيين. وقد تلقت سيراليون الكثير من المساعدات الإيرانية بعد الحرب، منها مساعدات في قطاعات الزراعة والصيد البحري والصحة والنقل.[73] كما تم التوافق على ضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين وتأسيس لجنة عمل مشتركة لغرض استثمار الإمكانات المتاحة، حيث إن البلدين يمتلكان إمكانات واسعة لتدعيم التعاون الثنائي في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووفق ذلك التقت إرادة القيادة السياسية في سيراليون ورغبتها، باتجاه إتاحة جميع الفرص لتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين، واستثمار

الإمكانــات المتاحــة في إيــران، ولاســيما التعليميــة والــصحية والزراعيــة والتجارية، والإعراب عن الأمـل في تحقيـق تطـور اقتـصادي في سـيراليون، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجيـة والـصناعية مـن قبـل القطاعـات الإيرانية الحكومية والخاصة.[74]

مالي

تعتبر مالي محط اهتمام الدبلوماسية الإيرانية، حيث التقى الرئيس خـاتمي في إطار جولته الأفريقية في كانون الثـاني/ ينـاير 2005 بنظـيره المـالي، أحمـدو توماني توره، وعدد من كبار المـسؤولين والشخـصيات الدينيـة. كـما اجتمـع الرئيس الإيراني مع عدد من علماء الدين وأعضاء الرابطة الإسلامية في مـالي. وتفقد المركز الثقافي الإيراني في العاصمة باماكو، الذي تتبع له عشر مـدارس في سبع مدن في مالي، وتخرج فيها عديد من الخطباء والأئمة.[75]

وتمخض عن هذه الزيارة توقيع سـت وثـائق للتعـاون الثنـائي تـشمل اتفاقية ثقافية، وتأسيس لجنة تعاون مشتركة بين البلـدين، والبيـان المـشترك، ومذكرة تفاهم للتعاون، ومذكرة بين بنك تنمية الـصادرات الإيـراني ووزارة الاقتصاد والمالية في مالي، ومـذكرة المـساعدات التنمويـة الإيرانيـة إلى مـالي. وجدد خاتمي تأكيده على أن إيران تدعو إلى إقـرار العلاقـات مـع جميـع دول العالم على أساس سياسة الانفراج، ولاسيما الـدول الأفريقيـة. فـيما اعتـبر أن تشكيل دائرة أفريقيا في وزارة الخارجية الإيرانية خطوة في مـسار تحقيـق هـذا الهدف، حيث «إن أرضية التفاهم والتعـاون متـوافرة بـين البلـدين، وينبغـي

التعرف على الإمكانات المتاحة والبحث عن سبل تفعيلها»، وأعرب عن «أمله في الإسراع بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة خلال الزيارة».[76]

ومن جانبه انتقد الرئيس المالي «تصنيف دول العالم على أساس الطبقات الاقتصادية»، حيث «إنه لا ينبغي تجاهل الثروات الثقافية للدول في العالم المعاصر، وأكد أن إيران ومالي تسعيان للحفاظ على هويتهما».[77] وأعرب عن «رغبة بلاده في تطوير العلاقات الودية والاستفادة من الخبرات والقدرات القيمة التي تمتلكها إيران في مختلف المجالات».[78]

بنين

اكتسبت زيارة خاتمي لبنين في عام 2005 أهمية لجهة تنمية العلاقات الثنائية وفتح آفاق جديدة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية. وتمخضت عن توقيع البيان المشترك الذي أكد على التعاون وتدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات، وبخاصة على صعيد إنشاء السدود ومحطات توليد الكهرباء، وتصدير الخدمات التقنية والهندسية. وأكد الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات وتفعيل الاتفاقيات الثنائية، وضرورة إحلال الهدوء والأمن في أفريقيا. كما رحبت بنين باستمرار المفاوضات بين إيراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وأشار الرئيس الإيراني إلى أن بنين لديها برامج تنموية جديدة، مؤكداً استعداد إيران لتقديم المساعدة لبنين لتطوير برامجها التنموية وتدريب كوادرها الفنية والزراعية.

غينيا

لدى إيران وغينيا علاقات جيدة في المجال السياسي، وبذلت الدولتان جهوداً كبيرة خلال السنوات الماضية للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية، حيث تملك غينيا مناجم غنية بالألماس والبوكسيت والحديد والذهب. وثمة إمكانية لمساهمة وتواجد الشركات الإيرانية في غينيا، خاصة أن بعض الشركات استطاعت تحقيق نتائج جيدة في مجال التعدين، وتبدي غينيا استعدادها لتقديم التسهيلات للشركات الإيرانية للاستثمار في المشاريع الموجودة فيها.[79]

ثانياً: أهداف السياسة الإيرانية في منطقة شرق أفريقيا وحوض النيل

لم تكن إيران بمنأى عن تفاعلات هذا الإقليم، إذ ثمة طموح قديم لها في الوصول إلى البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وليس من المستغرب أن يحتل هذا الطموح مكانة في اهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية، وبخاصة بعد وصول أحمدي نجاد للرئاسة في إيران عام 2005. وبرز دورها كلاعب رئيسي في محاولة لتحويل نقاط الإخفاق الأمريكية إلى مكاسب في القرن الأفريقي والبحيرات العظمى نتيجة عدم وفاء واشنطن بالتزاماتها تجاه حلفائها هناك، ومحاولة ملء الفراغ السياسي في هذه المنطقة،[80] خاصة مع محدودية الدور العربي هناك. بل وقامت بتوطيد علاقاتها مع السودان وإريتريا وجيبوتي وعدد من الفصائل الصومالية، وتسعى إلى تعزيز وجودها العسكري البحري في البحر الأحمر، وخليج عدن وقبالة السواحل الصومالية، تحت ذريعة محاربة

القرصنة.[81] ويذهب البعض إلى أن ثمة مؤشرات على أن إيران تهدف إلى استخدام مواني تلك الدول للمساعدة في شن هجمات ضد إسرائيل وربما دول عربية أخرى.[82]

السودان

ترجع مسيرة العلاقات بين إيران والسودان إلى عام 1974، بعد أن قام السودان بفتح سفارة في طهران. وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ساءت علاقات الطرفين بعد تأييد السودان للعراق. ولم تتحسن هذه العلاقة إلا بعد الإطاحة بنظام حكم الرئيس جعفر النميري في عام 1985، ومنذ ذلك الوقت شهدت علاقات البلدين تصاعداً مستمراً.[83]

وقد جاء الاهتمام الإيراني بالسودان في إطار كونه لا يمثل مدخلاً للدائرة العربية فحسب بل أيضاً للدائرة الأفريقية، حيث اعتبرت إيران السودان بوابة لتصدير الثورة، فضلاً عن الوقوف في مربع واحد في مواجهة الضغوط الأمريكية وبناء تحالف ضد الولايات المتحدة. وبهذا الخصوص، توطّدت أركان العلاقة بين إيران والسودان، خاصة في ظل حكم الرئيس عمر حسن البشير منذ عام 1989.[84] ووجدت إيران في السودان الحليف العربي الذي يشاطرها المعتقدات والرؤى الأيديولوجية المناوئة للولايات المتحدة وإسرائيل، نتيجة الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة

ضدهما تحت ذريعة رعايتهما لـ "الإرهاب" وانتهاكات حقوق الإنسان،[85] مما اقتضى منهما تنسيق المواقف وردود الأفعال والتعاون.

في عام 1991 [86] قام الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني، كبادرة حسن نية، بزيارة إلى السودان على رأس وفد يزيد على 150 عضواً.[87] وتم توقيع بروتوكول للتعاون بين أجهزة المخابرات في البلدين.[88] وتبع ذلك وجود إيراني أكثر فاعلية في أفريقيا، مكنها من تأدية دور الوسيط في النزاعات التي حدثت بين أوغندا وإريتريا والسودان على سبيل المثال.[89]

وتدل زيارة الرئيس محمد خاتمي إلى السودان عام 2004 على تمكنه من تحويل العلاقات الإيرانية-السودانية إلى المجالات العملية ذات المصلحة المشتركة للطرفين، فبعد أن شرح طبيعة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، ووجود مشتركات بينه وبين السودان في الأهداف والقيادة الشعبية والتنمية على أساس القيم الدينية وتعاليم الإسلام، فضلاً عن المصالح والأخطار والتهديدات، أكد الرئيس خاتمي خلال هذه الزيارة أن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن من واجبها التعاون مع السودان من أجل وصول هذا البلد إلى التنمية والتقدم، مؤكداً أن إيران بيت كل السودانيين وأن السودان بيت كل الإيرانيين. وأعلن خاتمي تأييد إيران لجهود حكومة السودان في إقرار السلام في جنوب السودان، والحيلولة دون وقوع أضرار مادية أو معنوية لأهله. كما أعرب عن ثقته بقدرة حكومة السودان على حل مشكلة دارفور، وطالب بزيادة التعاون بين إيران والسودان على المستويين الإقليمي والدولي.[90]

فيما أكد الرئيس أحمدي نجاد خلال زيارته للسودان في آذار/ مارس 2007 أن «العلاقات السودانية – الإيرانية لا سقف لها». وتم توقيع سبع مذكرات تفاهم تتعلق بالمجالات الاقتصادية والسياسية. وقد وسعت الدولتان تعاونهما الدفاعي المشترك عبر تبادل الخبراء مع التأكيد على استعدادهما للوقوف جنباً إلى جنب ضد ما يسمى "الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية".[91]

كما تطورت العلاقة بين البلدين في صور لجان تجارية وسياسية أدت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة. ومن المؤكد أن الفترة الحالية هي الأكثر أهمية بالنسبة لتطور العلاقات بين إيران والسودان، حيث تم تفعيل بروتوكولات التعاون المشترك بين السودان وإيران، هذا علاوة على التعاون بين البلدين في المجالات العلمية والبحثية، وذلك في إطار برنامج إطاري بين الجانبين تم التوقيع عليه خلال اجتماعات اللجنة الوزارية السودانية الإيرانية المشتركة، ويسري هذا البرنامج حتى العام 2012.[92]

وخلال عام 2009 شجبت إيران أمر الاعتقال الدولي الذي تم إصداره ضد الرئيس عمر البشير من قبل محكمة الجرائم الدولية، ووصفته بكونه «أمراً غير عادل لا تحركه إلا اعتبارات سياسية». وبالمقابل، أعربت القيادة السودانية عن دعمها وتأييدها لحق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية.[93]

وعلى الصعيد العسكري وقعت حكومتا السودان وإيران في الخرطوم في 7 آذار/ مارس 2010 على اتفاق تعاون عسكري شمل الجوانب الفنية والصناعية والعلمية والتدريب، بالإضافة إلى الاتفاقية الدفاعية التي وقعها

وزير الدفاع الإيراني السابق مصطفى محمد نجار في أثناء زيارته للخرطوم في آذار/ مارس 2008، والتي وصف خلالها السودان بأنه حجر الزاوية في الاستراتيجية الإيرانية بالقارة الأفريقية.[94]

وفي أيلول/ سبتمبر 2011 قام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بزيارة للسودان في ظل التغيرات الجوهرية التي اجتاحت المنطقة العربية في إثر الثورات العربية، وتأثيرها على الخريطة السياسية في المنطقة، وحاجة البلدين لمد خيوط التواصل في هذه الفترة للخروج معاً من دائرة العزلة الدولية المفروضة عليهما من الغرب.[95]

إريتريا

عملت إيران على توثيق علاقاتها مع إريتريا المعزولة دبلوماسياً في المنطقة، حيث تشهد علاقاتها مع جارتيها أثيوبيا وجيبوتي توتراً، عبر مد يد العون الإيراني لها في العديد من المجالات. واستثمرت إيران نتائج خوض أريتريا حرباً شرسة ضد أثيوبيا بسبب الخلاف الحدودي، وهي الحرب التي أفضت إلى فرض طوق من العزلة على إريتريا، خاصة من قبل الدول الأفريقية، ومن جانب الغرب. ومن ثم كانت إريتريا تبحث عن حلفاء إقليميين، ووجدت في إيران ضالتها بعد أن فشلت أسمرة في استثمار علاقاتها مع إسرائيل من أجل فك التحالف الاستراتيجي بين عدوها الأثيوبي وحليفه الأمريكي.[96]

وتطورت العلاقات بين البلـدين، خاصـة في نهايـة عـام 2006، عنـدما توجّه الرئيس الإريتري أسـياس أفـورقي إلى إيـران وطلـب الارتبـاط معهـا بعلاقات دبلوماسية وتجارية. وقـد لمس اسـتعداد إيـران لتعزيـز العلاقـات الاقتصادية مع بلاده، في مجالات الصناعة والزراعة والنفط والغاز والمنتجات الصناعية، واستعدادها المشاركة في بعض المشاريع في أرتيريا. كما قـام بزيـارة أخرى في 21 أيار/ مايو 2008 لإيران، تم فيها التوقيع على اتفاقيـات لتوثيـق التعاون بين الدولتين. وفي أسمرة وقـع الطرفـان اتفاقيـة في أيلـول/ سـبتمبر 2008 تقضي بمنح إيران الحق الحصري بالإشراف على تطوير وصيانة وعمل شركة تكرير النفط الإرتيرية المعروفة أيضاً باسم "مصفاة عـصب"، وإعـادة بناء معمل تكرير النفط الـذي كانـت روسيا قـد أقامتـه في المنطقـة الواقعـة بالقرب من ميناء عصب. وتقوم إيران بتكرير النفط في هذه المـصفاة وإعـادة تـصديره إلى إيـران. وفي البدايـة اعتقـد المراقبـون أن هـذه الاتفاقيـة نفطيـة واقتصادية فقط، وأنها تدخل في إطار الجهود التي تبذلها إيران تحسباً لتعرضها لحصار نفطي، ولمواجهة تشديد العقوبات الدولية لحرمانها من الحصول عـلى النفط المكرر، لكن سرعان ما تطورت نحو بناء قاعدة بحرية.[97]

جيبوتي

على الرغم من أن جيبوتي تحتضن في أراضـيها قاعـدة أمريكيـة، فـإن الاهتمام الإيـراني بتلـك الدولـة يـأتي في سياق محـاولات إيـران لتعميـق الارتباط بتلك الدول الواقعة على البحر الأحمر. وبصرف النظر عن كـون

جيبوتي دولة صغيرة وفقيرة، ومعظم سكانها من المسلمين السنة، غير أنها تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة؛ فهي تسيطر على أهم الطرق الملاحية من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر، ولديها حدود برية مع إريتريا، ويمكن أن يتم عبرها وعبر السودان تهريب الأسلحة إلى سيناء ومنها إلى قطاع غزة، كما لديها حدود مشتركة مع الصومال، حيث هناك مصالح لإيران في هذا البلد.

في أيلول/ سبتمبر 2006 قام رئيس جيبوتي عمر حسن جيلة بزيارة لإيران تم خلالها التوقيع على اتفاقيات استثمار مشتركة في مجال الطاقة. كما وصف الرئيس الجيبوتي زيارة الرئيس أحمدي نجاد لبلاده في شباط/ فبراير 2009 بأنها تاريخية، ودعا إلى ضرورة تدعيم الروابط بين البلدين مؤكداً دعم وتأييد بلاده للمشروع النووي الإيراني.[98] وقدمت إيران لجيبوتي حزمة مزايا اقتصادية ومالية، من خلال توقيع خمس مذكرات تفاهم للتعاون المشترك تضمنت الإعفاء من تأشيرات الدخول لمواطني البلدين وإنشاء لجنة مشتركة، والمساهمة في عملية التنمية في جيبوتي، وبناء مراكز تدريب، بالإضافة إلى منح قروض للبنك المركزي الجيبوتي، وتقديم منح دراسية للطلاب الجيبوتيين في إيران، كما تمول إيران بناء مبنى الجمعية الوطنية (البرلمان). وقد حرصت جيبوتي على نفي أن تكون إيران قد طلبت الحصول على تسهيلات عسكرية في الأراضي الجيبوتية أسوة بالتسهيلات الممنوحة للقوات الفرنسية والأمريكية.[99]

كينيا

منذ انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران، طرأ تقارب ملموس في العلاقات بين إيران وكينيا، حيث قام رئيس حكومة كينيا رايلا أودينجا Raila Odinga بزيارة إلى إيران خلال عام 2008. وقد صرَّح خلال زيارته هذه بأن كينيا تستطيع الاستعانة بالتجربة الإيرانية، فيما يتعلق باستخراج الطاقة النووية؛ إذ إنها تبحث عن مصادر بديلة للطاقة لتلبي احتياجاتها الاستهلاكية الكهربائية. وكانت زيارة نجاد إلى كينيا في شباط/ فبراير 2009 موضع ترحيب وحفاوة رسمياً وشعبياً، وحرص على زيارة مومباسا حيث يتركز مسلمو كينيا.[100]

وقد اجتمع الرئيس الإيراني خلال هذه الزيارة مع رئيس كينيا مواي كيباكي Mwai Kibaki ورئيس حكومة كينيا، وقد وُقِّع خلالها على عدة وثائق ومذكرات تفاهم، وتم التوافق على إقامة خطوط بحرية بين بندر عباس ومومباسا، وبناء مركز تجاري إيراني في نيروبي. وقد أفادت وسائل الإعلام الكينية بأن هناك احتمالاً لقيام إيران بمساعدة كينيا في بناء مفاعل نووي لاستخراج الطاقة الكهربائية، وأشار مسؤول عن البنى التحتية للطاقة في مكتب التخطيط الكيني إلى أن بلاده تبحث عن شريك يوفر لها العلم في مجال تطوير طاقتها النووية.[101]

وقد ساهمت إيران في مشاريع مختلفة لاستخراج الطاقة في كينيا، وسبق أن استأجرت كينيا شركة إيرانية من أجل بناء محطة لتوليد الطاقة يتم تشغيلها

بالغاز على مقربة من مومباسا. كما تُوفر إيران لكينيا أيضاً حوالي 80 ألف برميل يومياً من النفط الخام. وتشمل الصادرات الإيرانية لكينيا النفط والمواد الكيماوية والسجاد، بينما تقوم كينيا بتصدير الشاي واللحوم والأسماك لإيران. وفي عام 2009 أيضاً، قام رئيس الحكومة الكينية بزيارة إلى إيران، أكد خلالها أن ورقة التفاهمات التي تم التوقيع عليها خلال زيارة الرئيس الإيراني قد تم المصادقة عليها لتضع كينيا على مسار سريع من التطور والتصنيع، وقد اتفقت الدولتان على توثيق التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والاقتصاد والصحة.[102]

وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين أن تقوم شركات البناء والتشييد والمقاولات الإيرانية ببناء وحدات سكنية رخيصة الثمن في كينيا، كما تم أيضاً الاتفاق على تشكيل فِرَق عمل لتطبيق الاتفاقيات التي وُقِّعت بينهما.[103]

أوغندا

من أبرز المعالم السياسية في العلاقات بين إيران وأوغندا، هو قيام إيران بمبادرة للتوسط بين السودان وأوغندا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، وزيارة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني Yoweri Museveni لإيران في آب/ أغسطس 2001، على رأس وفد رفيع المستوى لمناقشة سبل دعم العلاقات الثنائية، والتي انتهت بتوقيع ثلاثة بروتوكولات للتعاون المشترك

في مجالي الصناعة والتجارة. وأكدت أوغندا أن تنفيذ الاتفاقيات المبرمة يشكل فرصة لتعميق العلاقات الثنائية.[104]

وتعتبر نتائج الزيارة التي قام بها الرئيس محمد خاتمي في عام 2005 لأوغندا نموذجاً للاهتمام الإيراني بدول هذه القارة؛ فقد وقعت إيران مع أوغندا أربع اتفاقيات للتعاون: الأولى مذكرة تفاهم حول برامج الإذاعة والتلفزيون، والثانية مذكرة تفاهم حول الزراعة والمصايد، والثالثة مذكرة تفاهم حول بناء خط إنتاج تجميعي للجرارات الزراعية في أوغندا، ومذكرة تفاهم حول إعطاء أوغندا أرضاً لإيران لإقامة مشروع للميكنة الزراعية.

وفي نيسان/ إبريل 2010 سعى الرئيس أحمدي نجاد خلال زيارته لأوغندا، وهي الدوة العضو غير الدائم في مجلس الأمن، لحشد التأييد الأفريقي في مواجهة المخططات الأمريكية الرامية إلى معاقبة ومحاصرة إيران وعزلها دولياً. وحاول استمالة أوغندا في وقت شرعت فيه الولايات المتحدة لشن حملة دبلوماسية لحشد الدعم لفرض جولة عقوبات رابعة على إيران في مجلس الأمن.[105] ونتيجة لضغوط الولايات المتحدة وحلفائها على أوغندا من أجل التصويت لصالح قرار مجلس الأمن بفرض دفعة رابعة من العقوبات بحق إيران، قررت أوغندا تأييد قرار مجلس الأمن رقم 1929 الذي اعتُمد في حزيران/ يونيو 2010 بتأييد 12 دولة.[106]

وهذا يوضح أن إيران هنا قد اعتمدت على ورقة الترغيب في مثل هذه التحركات الدبلوماسية من خلال العروض التجارية والاقتصادية، أما

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فيمتلكون ورقتين يتم استخدامهما في مثل هذه التحركات، وهما "الترغيب" و"الترهيب".

ثالثاً: أهداف السياسة الإيرانية في جنوب أفريقيا

دولة جنوب أفريقيا

تعمل إيران على تقوية علاقاتها مع دولة جنوب أفريقيا على كافة الأطر السياسية والاقتصادية، بعد أن أسس البلَدان علاقاتهما رسمياً عام 1994،[107] عبر تواصلها مع الأقلية الإسلامية التي تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة. وتميل بعض قيادات المسلمين في جنوب أفريقيا للدور الإيراني في محاربتها الصهيونية، بما يُعد عامل جذب إضافياً بين إيران ومسلمي جنوب أفريقيا. ويلاحظ أنه منذ انتهاء الفصل العنصري، لم تغفل كافة الحكومات المتعاقبة في جنوب أفريقيا دمج تلك القيادات في القرار السياسي، نظراً لنضالهم في عهد الفصل العنصري. وترى إيران أن جنوب أفريقيا هي الأقوى في الاقتصاد الأفريقي، بل أصبحت بوابة أفريقيا السياسية للعالم، وخاصة بعد تحالفها مع البرازيل والهند، وهي الوحيدة التي تستطيع جذب العواصم الأفريقية نحوها.[108]

ولكن مهما بلغت العلاقات بين الدولتين، فهذا لا يقلل من خصوصية وأهمية العلاقات الأمريكية - الجنوب أفريقية.[109] غير أنه في المحصلة، امتنعت جنوب أفريقيا عن التصويت لصالح قرار في الأمم المتحدة يدين انتهاك إيران لحقوق الإنسان، ناهيك عن رفضها فرض المزيد من العقوبات

على إيران بسبب برنامجها النووي. و جنوب أفريقيا على النفط الإيراني منذ عام 1995، وفي مقابل ذلك تمتلك شركات جنوب أفريقية أيضاً بعض الاستثمارات الواسعة النطاق في البنية التحتية لقطاع الطاقة الإيراني.

وعلى الرغم من ذلك، فقد حصلت كثير من شركات جنوب أفريقيا أيضاً على حصة من أسواق النفط والغاز الإيرانيين، وأهمها شركة بتروسا PetroSA التي عقدت صفقات لتشييد معملين لتحويل الغاز الطبيعي إلى وقود خالٍ من الكبريت وصديق للبيئة، إضافة إلى شركة موساج MOSAG ومؤسسة مينتك Mintek Corporation، بالإضافة أيضاً إلى شركات أخرى مثل (شركة بيتمان الهندسية Bateman Engineering وبنك ستاندرد Standard Bank وشركة الجابر للهندسة والمقاولات Al Jaber LEGT Engineering and Contracting). وكان كثير من هذه الشركات ممثلاً في بعض وفود جنوب أفريقيا الرسمية التي قامت بزيارات تجارية إلى إيران.[110]

ولم يسعَ هؤلاء المسؤولون إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وحسب، بل أعادوا التأكيد على رفضهم المشترك لبعض سياسات الولايات المتحدة أيضاً. فخلال الجولة السادسة من محادثات اللجنة الجنوب أفريقية – الإيرانية المشتركة التي جرت في إيران في عام 2002، على سبيل المثال، أصدر الجانبان بياناً تضمن توبيخاً واضحاً لحديث الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عن محور الشر، وعبر البيان عن «أسفه للتصريحات السلبية التي

صدرت ضد كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية فيما يخص الإرهاب الدولي»، وطالب عوضاً عن ذلك باعتماد «الحوار بديلاً عن صدام الحضارات، وزيادة التفاهم بين دول العالم، وإنشاء بيئة دولية سلمية مستقرة». ودعا البيان إلى «الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير مصيره، وإعادة كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية باعتبارها شرطاً لإحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة».[111]

زيمبابوي

يتضح من زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لزيمبابوي عام 2010، محاولات إيران للوصول إلى شركاء جدد في الجنوب الأفريقي، وتعزيز الروابط بين الدول التي بينها وبين الغرب خلافات. وكان من الطبيعي أن يوجه كلّ من رئيس زيمبابوي روبرت موجابي ونظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد انتقادات حادة للغرب في هراري، بسبب العقوبات المفروضة على حكومتي البلدين. فقد أشار موجابي إلى أنه «بسبب الموقف المبدئي الذي تبنيناه، شهّرت الدول الغربية بشكل ظالم بإيران وزيمبابوي، وفرضت عليهما عقوبات». وأكد أن الدولتين كانتا «ضحيتين لعقوبات غير قانونية وغير مبررة، فرضتها الدول الغربية التي تريد أن تقوض سيادتنا واستقلالنا وسلامة أراضينا».[112] وشدد موجابي على أن زيمبابوي تؤيد حق إيران في السعي للاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن جانبه انتقد أحمدي نجاد الدول التي «تثير المخاوف بشأن أشكال الظلم والفساد رغم أنها تقوم بنهب

موارد دول أخرى لتوسيع هيمنتها الدولية »، ووصف أسلوب زعامة موجابي بأنه «درس لكافة دول العالم».[113]

وسبق أن تمخض عن زيارة خاتمي إلى زيمبابوي في عام 2005 توقيع عشر اتفاقيات للتعاون، بالإضافة إلى البيان السياسي المشترك، حيث أكد الجانبان على تطوير التعاون في القطاعات الخاصة بالبلدين لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وقد أعرب رئيس زيمبابوي عن ارتياحه لزيارة الرئيس خاتمي والوفد المرافق له، لجهة تنمية التعاون الثنائي على أساس المصالح المتبادلة، إضافة إلى ضرورة التعاون الثنائي والتنسيق بين رجال الأعمال في البلدين، والقيام بصياغة القوانين وإيجاد الآليات المناسبة لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في المشاريع المشتركة، وأهمية تنشيط الاستثمارات المشتركة في المجالات الصناعية والتجارية المختلفة، وتوظيف رجال الأعمال الإيرانيين رؤوس أموالهم في زيمبابوي.[114]

رابعاً: السياسة الإيرانية في شمال أفريقيا

ترتبط إيران مع دول شمال أفريقيا بعلاقات جيدة، رغم ما شابها من توترات، خصوصاً أن دول هذه المنطقة ذات أغلبية مسلمة.

مصر

تأثرت العلاقات بين إيران ومصر خلال العقود الماضية بالعديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي كانت معها تتغير العلاقات صعوداً

وهبوطاً. وإذا كانت هناك عوامل كثيرة تحكم تطور العلاقات بين مصر وإيران، وبعضها يمتد إلى الإرث التاريخي، وبعضها يرجع لاعتبارات التناقض الأيديولوجي للنظم الحاكمة في البلدين، وخصوصية العلاقات بالحليف الدولي، وتأثيرات تطور البيئتين الإقليمية والدولية - فإن هذه العوامل قد أفرزت كثيراً من الخلافات؛ بعضها يتعلق بالخليج العربي، وصدام المصالح والسياسات إزاء كثير من القضايا والتطورات التي تخص كلاًّ من الدور الإيراني والدور المصري في الخليج العربي، وتخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تخص الموقف من القوى الدولية في الخليج العربي.

والحقيقة أن العلاقات السياسية المصرية-الإيرانية قد تعرضت لتوترات شديدة منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، حيث قام الرئيس المصري أنور السادات باستقبال شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، مما أثار استفزاز الدولة والشعب في إيران، في حين أدت دعوات تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى استنفار الدولة في مصر في مواجهة ذلك، وانتهى الأمر بالقطيعة الدبلوماسية بين الدولتين لما يقرب من ثلاثين عاماً.[115]

لكن مصر وإيران وقعتا أول برتوكول بينهما، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران في تشرين الأول/ أكتوبر 2010. وفي أعقاب ثورة 25 يناير في مصر أعلن وزير الخارجية المصري السابق نبيل العربي أن مصر «بصدد فتح صفحة جديدة مع جميع الدول، بما فيها إيران». من جهته، أبدى الرئيس الإيراني

رغبة قوية في عودة العلاقات بشكل طبيعي مع مصر، لرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية.[116] ومع ذلك، بقيت عوامل التوتر وعدم الثقة قائمة بين الجانبين، خاصة وأن مصر مازالت تنظر بعين الريبة والشك لسياسات إيران في المنطقة، واحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، ودورها في تأجيج أزمات المنطقة وفي مقدمتها الأزمة اللبنانية، إضافة إلى عامل التنافس الإقليمي بين مصر وإيران، ورفض مصر التوجهات الإيرانية للسيطرة والهيمنة على المنطقة.[117]

كما أن رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران لن يكون بأي حال على حساب المصالح العربية لمصر في العموم، وفي الخليج العربي على وجه الخصوص؛ فمثلاً قام وزير الخارجية السابق نبيل العربي بامتداح قوات درع الجزيرة في البحرين بقوله: إن مجلس التعاون نجح في التحرك بشكل منسق للحفاظ على الاستقرار في البحرين، في تطبيق عملي لمفهوم الأمن الجماعي في منطقة الخليج. وهو مؤشر ينم عن مركزية أمن الخليج بالنسبة للأمن القومي المصري، الأمر الذي يصبح من غير المنطقي معه أن تمثل علاقة مصر بإيران على أي مستوى تهديداً لدول المجلس أو أمنها.[118]

الجزائر

تُعد الجزائر بمثابة نقطة الارتكاز للحضور الإيراني في المغرب العربي، وقد أيدت الجزائر الثورة الإسلامية، وعملت على توثيق ونمو العلاقات معها. إن قيام الجزائر بتمثيل ورعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة بعد قطع

العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة في 7 نيسان/ إبريل 1980، وكذلك زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد لإيران عام 1982 في أثناء الحرب بين إيران والعراق، يمثلان علامتين بارزتين في تاريخ العلاقات بين البلدين. بيد أن العلاقات توترت على خلفية تقارير أمنية جزائرية عن تورط محتمل لإيران في دعم قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد إلغاء المسار الانتخابي مطلع العام 1992، بعد فوز الجبهة في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، وما أعقب ذلك من إلغاء نتائج هذه الانتخابات.

وفي المحصلة قطعت الجزائر العلاقات مع إيران في آذار/ مارس 1993،[119] غير أنه بعد فوز الرئيس محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام 1997، وسياسته في الانفتاح وترميم الجسور، وإعلان إيران دعم سياسة المصالحة الوطنية وتحقيق الوئام الوطني والسلم الأهلي في عهد الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، أعيدت العلاقات في أيلول/ سبتمبر 2000، وشرع البلدان في تبادل السفراء في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وانتهت فترة القطيعة لتشهد العلاقات بداية مرحلة انفراج، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتجسد الحرص على تكريس الطابع المؤسسي لتعاون البلدين، متمثلاً في اللجنة الاقتصادية المشتركة، التي عقدت أول اجتماع لها في كانون الثاني/ يناير 2002 بالعاصمة الجزائرية لتفعيل التعاون في جميع المجالات، خاصة القطاعات الصناعية والزراعية والثقافية والعلمية.[120]

وكمؤشر على تحسن العلاقات تبادل البلدان الزيارات، كان أبرزها زيارة الرئيس بوتفليقة لإيران في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، والتي توجت بتوقيع ثمانية عشر اتفاقاً للتعاون الثنائي في مجالات القضاء، والنقل، والصناعة، والمالية، والحماية المتبادلة للاستثمارات. وتلاها تكثيف لقاءات المسؤولين في جميع المجالات وفتح معارض خاصة لمنتجات البلدين، وتطوير التعاون في المجالات العلمية، والري، والسدود، والاستفادة من التجربة الإيرانية في الصيد البحري، وترميم المواقع والآثار التاريخية، والتعاون في ترجمة الأعمال الأدبية والتاريخية الجزائرية من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية. وكانت أيضاً زيارة الرئيس محمد خاتمي للجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 هي الأولى لرئيس إيراني منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران.[121] كما ازداد أيضاً التعاون الاقتصادي بين البلدين بدرجة ملحوظة بعد زيارة أحمدي نجاد عام 2007 للجزائر، وتأكيده عزم بلاده على إزالة كافة العوائق والعراقيل أمام الروابط الاقتصادية بين البلدين.[122]

وعليه، شرع البلدان في ترقية التعاون والاستثمار المشترك في مجالات الطاقة، والصناعة، والبنوك، والصناعات الزراعية. وفي تموز/ يوليو 2008، تم الإعلان عن خطة لبناء مصنع للإسمنت في الجزائر بقيمة 300 مليون دولار، كما أيدت الجزائر وفي أكثر من مناسبة حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعملت دبلوماسية لقاءات القمة على اطراد نمو العلاقات. وفي هذا السياق، دفعت زيارة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة لإيران عام 2008 مسيرة العلاقات إلى مرحلة متقدمة.[123]

ليبيا

اتسمت العلاقات الإيرانية-الليبية منذ قرابة ثلاثة عقود بالاستمرارية رغم بعض فترات الفتور التي لم ترتقِ إلى مستوى التوتر، واستطاعت الدولتان الحفاظ على علاقتهما برغم بعض الاختلافات في التوجهات والأيديولوجيات. فقد قامت الثورة في إيران عام 1979 على أساس ديني شيعي، والتقت مع العديد من الحركات الإسلامية في العالم العربي عند الدعوة لإقامة الحكم الإسلامي. وفي المقابل كان الرئيس الليبي معمر القذافي يصر على فهم تقليدي للدين أدى إلى منع كل الحركات الإسلامية من ممارسة نشاطها؛ مما أدى إلى حل حزب التحرير الإسلامي الذي كان الأبرز فيها إبان سبعينيات القرن الماضي. كذلك، فإن ليبيا ذات توجه عروبي قومي، والثورة الإيرانية نادت بمفاهيم إسلامية عالمية.[124]

ومع ذلك، هناك عدة عوامل دعمت التقارب الإيراني-الليبي؛ فالعلاقات الليبية-الأمريكية كانت تتجه نحو التصعيد لحظة اندلاع الثورة في إيران التي رفضت أمريكا الاعتراف بها أيضاً. وشكل الخلاف مع المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربية في ثمانينيات القرن الماضي محور التقاء بين الدولتين، يضاف إلى ذلك توتر علاقات الدولتين مع العراق. وبينما كانت تشهد علاقات العراق مع إيران حرباً، دعم العراق أيضاً الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا حتى وصل الدعم إلى تقديم السلاح إلى الجبهة عام 1984 وتأسيس

إذاعة للجبهة تبث من بغداد. وزاد من تلاقي ليبيا وإيران الاتفاقات على فرض معاهدة الاتفاق على رفض معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية.

لكن العلاقات بين البلدين شهدت مرحلة من التقلبات منذ واقعة اختفاء الإمام موسى الصدر في ظروف غامضة خلال زيارته لليبيا، وإصرار الإيرانيين على تجلية هذا الغموض في هذه القضية قبل التجاوب مع مساعي ليبيا لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ومع ذلك، تحسنت العلاقات بين الطرفين في العقد الأخير إلى درجة ملحوظة، حيث قام النائب الأول للرئيس الإيراني برويز داودي بزيارة ليبيا في كانون الأول/ ديسمبر 2007، ووقع على 10 اتفاقيات ومذكرات تفاهم على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية.[125] وفي كانون الثاني/ يناير 2010 زار وزير الخارجية الإيراني ليبيا، لمناقشة "ميثاق جديد" في العلاقات الاقتصادية الليبية-الإيرانية، خاصة التعاون المشترك في مجالات النفط والغاز ومشروعات تنمية البنية التحتية، وبخاصة المصانع والطرق والمستشفيات.[126]

إلا أنه بعد قيام الثورة الليبية في شباط/ فبراير 2011 وطلب تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا، روجت إيران أن الهدف من وراء التدخل العسكري لقوات حلف الناتو سيطرة الغرب على الموارد النفطية لدول المنطقة. ولأن عمليات الناتو التي استهدفت ليبيا كانت منعاً لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، فقد خشيت طهران من تبرير الغرب لأي ضربة عسكرية مستقبلية تستهدف أراضيها ونظامها بحجة انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان.[127]

تونس

شاب التوتر والحذر علاقة تونس بإيران، فقد شهدت تلك العلاقة أزمة حادة أدت إلى سحب السفراء من عاصمتي البلدين، وإغلاق السفارتين في عام 1987، بعد أن اتهمت تونس السودان، حليف إيران، بتقديم الدعم لحركة النهضة المحظورة في سياق المخاوف من النزعة الإيرانية المعلنة لتصدير الثورة الإسلامية، إلا أن العلاقات استؤنفت لاحقاً في عام 1988، وعاود البلدان تبادل السفراء مع إيران.[128]

وترتبط إيران مع تونس بعدة اتفاقات للتعاون، كما يوجد استثمار إيراني في مجال السياحة، حيث ساهمت رغبة الإيرانيين في السفر من أجل السياحة في تونس في تحسين وتعزيز العلاقات بين البلدين، وافتتحت إيران ملحقية ثقافية في تونس عام 2007، لعبت دوراً في تفعيل النشاط السياحي من إيران إلى تونس، رغم غياب خطوط نقل جوية مباشرة. وبرزت رغبة وعزم البلدين على تقوية الروابط الاقتصادية بشكل مؤسسي من خلال اللجان المشتركة، حيث اعتبرت إيران تونس بمنزلة بوابة لسوق غرب أفريقيا.[129]

وفي عام 2007 وقع نائب وزير الزراعة الإيراني مع وزير الزراعة والمصادر المائية التونسي مذكرة تفاهم مشترك لترقية التعاون في قطاع الصيد البحري، وتبادل الخبراء، والتعاون العلمي، وبرامج البحوث في هذا

القطاع.[130] وتقرر عقد قمة اقتصادية في حزيران/ يونيو 2010 بعد اللقاء الذي تم في نيسان/ إبريل 2009، بين السفير التونسي في طهران ووزير التجارة الإيرانية، لتنشيط أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة، كما أعلن الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي في نفس العام دعم وتأييد بلاده لحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.[131]

ومع سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني/ يناير 2011 سعى المسؤولون الإيرانيون إلى تسويغ الثورة التونسية بأنها جاءت بسبب تقرب نظام بن علي من الولايات المتحدة. وبدأ الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه تأييد الثورة التونسية والاحتفاء بها.[132]

المغرب

مرّت العلاقة بين الدولتين بمراحل متعددة، بدءاً من التوافق السياسي في زمن شاه إيران محمد رضا بهلوي، إلى القطيعة بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، لتتلوها مرحلة انفتاح سياسي أثمرت عن حضور إيراني على المستويين الدبلوماسي والثقافي في المغرب.

فبعد عام 1979 دخلت الدولتان مرحلة القطيعة اتخذت خلالها المغرب موقفاً مناهضاً للنظام الجديد في إيران حتى عام 1981؛ نتيجة إعلان المغرب منح حق اللجوء السياسي للشاه، لذلك عمل المغرب داخلياً على التصدي لكل ما اعتبره محاولات لتصدير الثورة الإيرانية إليه. يضاف إلى ذلك الموقف

الإيراني الداعم لاستقلال الشعب الصحراوي في قضية الصحراء الغربية، ليزيد من عمق الهوة بين الدولتين. وفي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية أبدى الملك الحسن الثاني في مؤتمر القمة العربية الثاني عشر المنعقد بفاس في المغرب عام 1982 استعداده إلى جانب باقي الدول العربية لتنفيذ التزاماته نحو العراق موجب معاهدة الدفاع العربي المشترك في حال عدم استجابة إيران واستمرارها في الحرب.

وقد عاد التمثيل الدبلوماسي الإيراني إلى المغرب بعد سنوات من القطيعة، وافتتحت السفارة الإيرانية في الرباط عام 1991، لتدخل علاقة الدولتين مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي شهدت تغيراً في مواقف إيرانية سابقة، خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء، حيث تدعم إيران حالياً تسوية هذا الملف من خلال قراءات الأمم المتحدة، ويقابله إقرار المغرب بحق إيران في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد أثمرت مرحلة الانفتاح الجديد في عهد محمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد نشاطاً دبلوماسياً إيرانياً متزايداً على المستويين السياسي والفكري، وكذلك في الحقل الديني، حيث شارك عدد من علماء الدين الإيرانيين مثل محمد علي التسخيري في الأنشطة والدروس الحسنية التي تعقد منذ أيام الملك الحسن الثاني في شهر رمضان. وعلى الصعيد السياسي، هناك حراك دبلوماسي بين الدولتين عكسته الزيارات المتبادلة على مستوى وزراء الخارجية، بداية من زيارة وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي عام 1997، وبعده وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي عام

2004، وزيارة وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي للمغرب، حيث وقعت الدولتان في الخامس من شباط/ فبراير 2007، على مذكرة تفاهم تشمل إقامة آليات للمشاورة السياسية بين الدولتين، على مستوى وزراء الخارجية.[133]

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

تعددت الأدوات التي تنفذ من خلالها إيران سياستها الخارجية، فكل نمط من الأنماط الفرعية له أدوات محددة تتناسب معه؛ فعلى سبيل المثال استخدمت إيران الدعم العسكري والتدخل السياسي مع دول عربية وإسلامية، بينما تستعمل أداة الدبلوماسية مع المنظومة اللاتينية والأوربية.[134]

أما بالنسبة إلى أفريقيا فتعددت معها الأدوات التي تنفذ من خلالها إيران سياستها الخارجية؛ فهناك دبلوماسية القوة الناعمة والمساعدات التنموية، ودبلوماسية النفط، ودعم العلاقات التجارية والاقتصادية، والأدوات الثقافية والدينية والعقائدية والتمدد الشيعي.[135] حيث استخدمت إيران مجموعة من المؤسسات الرسمية والمنظمات الخيرية في تنفيذ أهدافها.

وبالتالي، نجد أن هناك عدم تشابه في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الوحدات الدولية المختلفة، كما أن استعمال أداة معينة يؤثر في سياستها الخارجية، فالدعم المالي والعسكري للقوى المعارضة في النظم العربية يؤدي إلى توتير العلاقة بين هذه الدول وإيران.

أولاً: إيران ودبلوماسية القوة الناعمة: المساعدات التنموية

تدرك إيران أنها ليست بقوة عظمى ذات قدرات عسكرية واقتصادية عالمية كبيرة، بيد أنها تطمح إلى أن تكون قوة إقليمية مؤثرة، وتعمل على خلق "النموذج الإيراني" الذي يستطيع جذب اهتمام وتأييد المجتمع الدولي. ولعل سياسة المساعدات التنموية تعد من أبرز هذه الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الإيرانية لتحقيق هذه الغاية؛ أي الاستعاضة عن استخدام القوة المسلحة بدبلوماسية القوة الناعمة.[136]

وبناءً على ذلك، تحاول إيران أن تستخدم برنامج التعاون الدولي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه القارة الأفريقية؛ أي أن سياسة المساعدات التنموية التي تقدمها للدول الأفريقية تمثل تطبيقاً عملياً لمفهوم القوة الناعمة. ولكسب عقول وقلوب الأفارقة، استوعبت إيران خلاصات الخبرة الإسرائيلية،[137] وحاجة البلدان الأفريقية للمساعدات التنموية والتعاون المشترك، وعملت على تسويق النموذج الإيراني أفريقياً، ولاسيما في قطاع التكنولوجيا، ومجالات الطاقة مثل التنقيب عن النفط وصيانة معامل تكرير النفط واستغلال الإمكانات البتروكيماوية والغاز، بالإضافة إلى تنمية القطاعات الزراعية والصحية، وإقامة وإنشاء السدود، والاستفادة من قدرة إيران المتطورة في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية.

كما عملت إيران على ضخ أموال طائلة لبلدان القارة الأفريقية، وتصدير النفط بأسعار زهيدة، وتقوم بتطوير البنية التحتية، وإنشاء المصانع. وتخطط

إيران مستقبلاً لتثبيت وجودها الطويل الأمد في أفريقيا، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة لتوسيع العلاقات المتبادلة، والعمل على استغلال الموارد الأفريقية، وكذلك التوسع في التبادل التجاري مع تلك الدول باعتبارها أفضل مكان للترويج للبضائع الإيرانية.[138]

وتعمل إيران على حُسن استثمار كل الفرص المتاحة، وتلبية رغبة بلدان القارة في توظيف إيران استثماراتها في المشاريع الاقتصادية والتنموية، بل ومساعدة بعض الدول في إعادة البناء بعد الحرب، كما هو حال سيراليون، التي تلقت الكثير من مساعدات إعادة البناء من إيران بعد الحرب، كما أبدت القطاعات الخاصة والحكومية في إيران الاستعداد للمشاركة في القطاعات التنموية في سيراليون. كما رحبت دولة مثل بنين التي لديها برامج تنموية، بالاستعداد الإيراني لتقديم المساعدة لتطوير هذه البرامج وتدريب كوادرها الفنية والزراعية. كما استقبلت إيران العديد من الدارسين والطلاب الأفارقة للتدريب في مراكزها العلمية والتدريبية المختلفة.

وتعمل إيران بشكل واضح لتعزيز هذه العلاقة، كما أنها تحاول جاهدة توسيع نفوذها في السودان الذي يعتبر نقطة انطلاق لإيران داخل القارة السمراء، بما يمثله السودان من عدد كبير من المميزات الجغرافية السياسية: ساحل طويل على البحر الأحمر من أهم الممرات المائية المؤدية إلى الخليج العربي، وهو دولة إسلامية مجاورة لمصر، كما أن الصداقة الإيرانية مع السودان ضمان لاستمرار الدعم السياسي لإيران في أفريقيا.

ثانياً: إيران ودبلوماسية النفط

تتأكد حقيقة أنه بمقدور الاقتصاد، وخاصة قطاع النفط، أن يكون قاطرة رئيسية لدفع العلاقات الدولية، بتغليب التعاون والحوار والمصالح المتبادلة، لتجاوز الخلافات وتقليصها وولوج آفاق جديدة من ترقية العلاقات. ويحتل النفط، بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين كثير من الدول وبين إيران، التي تعدّ أهم مصدِّري النفط على مستوى العالم، وثاني دولة في احتياطي الغاز الطبيعي.[139]

وتولي إيران أهمية في القارة الأفريقية لثلاث مناطق رئيسية: مناطق إنتاج النفط في غرب أفريقيا، والتي راحت تتحول إلى مناطق إنتاج رئيسية للنفط والغاز: نيجيريا، وأنغولا، وغينيا الاستوائية وتوغو. والمناطق الغنية بمناجم اليورانيوم التي تعتبرها إيران مادة حيوية واستراتيجية في نطاق استخداماتها النووية، ولاسيما منطقة الصحراء الواعدة، وفي النيجر.[140] ومناطق استخراج الماس من مناجم تقع في دول أفريقية؛ مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وليبيريا. لذلك نجد أن إيران تعمل على توظيف دبلوماسية النفط لكسب ود دول القارة.

ووفق ذلك، يعد النفط أحد مقومات العوامل المؤثرة في علاقات ايران مع أفريقيا، وبهذا الخصوص، تعززت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية

بين إيران وجنوب أفريقيا عن طريق تزويد إيران لها بالنفط منذ سنوات عديدة. ويشكل النفط الإيراني ما نسبته 40٪ من وارداتها الإجمالية، وشكلت هذه المادة بين عامي 2004 – 2005 معظم الواردات التي صدرتها إيران إلى سوق جنوب أفريقيا بقيمة 7 مليارات راند. وفي المقابل، استغلت إيران سعي

جنوب أفريقيا للعب دور دولي، وقد حاولت جنوب أفريقيا بالفعل الوساطة بين إيران والدول الأوربية الثلاثن بريطانيا وفرنسا وألمانيا، لتسويق مقترحاتهم لحلِّ مشكلة الملف النووي الإيراني، وكان الهدف من الوساطة تبديد المخاوف من قيام إيران باستخدام منشآتها لتطوير أسلحة نووية، واعتبرته جنوب أفريقيا وإيران مرحلة فاصلة لمساعدة إيران في عملية التفاوض وكسب ثقة العالم الخارجي، لكن الوساطة لم تحظ بدعم الأوربيين، أو بموافقة الولايات المتحدة، وتم تجاهلها كلية.[141] ويتضح دور النفط إذا ما استذكرنا أن علاقات إيران بدأت مع جنوب أفريقيا عام 1995 بتوقيع اتفاقية لتخزين النفط الفائض في هذه الدولة الأفريقية. فقد وافقت جنوب أفريقيا على تخزين 15 مليون برميل من النفط الإيراني.[142]

وتجسِّد كينيا نموذجاً آخر لمحاولة إيران استمالة بعض الدول الأقل احتمالاً للتحالف مع إيران، حيث كانت كينيا ذات الأغلبية المسيحية ضمن جولة الرئيس أحمدي نجاد في شباط/ فبراير 2009، ووقع صفقة لبيعها أربعة ملايين برميل من النفط الخام سنوياً. وفي أوغندا، والتي اكتشف فيها النفط مؤخراً، تحدث رئيسها في أثناء زيارة أحمدي نجاد لها في نيسان/ إبريل 2010،

عن فكرة بناء مصفاة لتكرير النفط، ومد خط أنابيب النفط، ومع أن أوغندا لا تنتج نفطاً في الوقت الراهن، لكنها تملك حسب آخر التوقعات احتياطياً كبيراً يعادل ملياري برميل من النفط. ومن الأهمية الإشارة إلى تبني إيران دبلوماسية النفط مقابل اليورانيوم في حالة زيمبابوي، حيث إن الجهود الإيرانية لتشغيل دورة وقود بشكل مستقل تماماً تحتاج إلى ما هو أكثر من التقنية المتطورة والمهندسين البارعين والعلماء المتخصصين. فبدون تأمين كميات كافية من خام اليورانيوم، فإن تلك العملية، أي تشغيل دورة الوقود النووي، ستكون مستحيلة تماماً.[143] وقد كانت زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى زيمبابوي في نيسان/ إبريل 2010 من أجل التباحث في شأن الاتفاقية التي تسمح لإيران بموجبها باستكشاف اليورانيوم على أراضي زيمبابوي مقابل الحصول على النفط، الذي تحتاج إليه زيمبابوي للمساعدة على دفع اقتصادها الذي ظل يعاني أزمات مستمرة منذ سنوات. ويعتبر الاتفاق نتيجة مساعٍ مستمرة منذ عام 2007 عندما زار الرئيس روبرت موجابي إيران بحثاً عن الوقود، حيث كان خبراء إيرانيون في مجال الجيولوجيا قد أجروا دراسات جدوى في زيمبابوي على مدى أكثر من عام، للوقوف على إمكانات التعدين واستكشاف خام اليورانيوم في زيمبابوي. وقد جاء حصول إيران على حقوق استكشاف خام اليورانيوم في زيمبابوي، نتيجة لمحادثات مطولة ونشاط دبلوماسي مستمر، وينص الاتفاق على منح إيران حق استكشاف خام اليورانيوم ومعادن أخرى أيضاً.[144]

ثالثاً: دعم العلاقات التجارية والاقتصادية في إطار المنافسة الدولية والإقليمية

لا شك في أن سعي إيران لتدشين وتوثيق علاقاتها الاقتصادية بالعديد من الدول الأفريقية ذات الثقل، يمثل حلقة جديدة في سلسلة محاولات إعادة تفعيل السياسة الخارجية الإيرانية خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، والانطلاق نحو آفاق جديدة في القارة الأفريقية، مما يدعم القول بأنها لم تزل تمثل السياسة الاقتصادية. لذلك حرصت إيران على الطابع المؤسسي لتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول القارة.

وعلى مدى العقود الماضية عمقت إيران علاقاتها الاقتصادية مع عدد من البلدان في استجابة مباشرة للضغوط الدولية بشأن برنامجها النووي المثير للجدل في محاولة منها لتوسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الآخرين من أجل التجارة، والأمن، والتعاون الدولي. ويبدو أن إيران بدأت في بناء علاقاتها على الصعيد الدولي بإقامة شبكة مناهضة للغرب تهدف إلى ضرب المصالح الأمريكية في أنحاء العالم.

فقد بدأت إيران في إنشاء شركات اقتصادية في العديد من المناطق، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وقد هربت تلك الشركات من العقوبات الدولية نظراً لطبيعتها غير الرسمية، مما أدى إلى زيادة حجم التجارة البينية والتعاون الاقتصادى مع تلك الدول بإبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بشكل منفصل تماماً عن المفاوضات السياسية الرفيعة المستوى.

هذه الجهود التي تبذلها إيران تنامت مع زيادة المشاعر المعادية للغرب، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية، مما ساعد في خلق "رابطة" من الدول المعادية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية برئاسة إيران. هذه "الرابطة" ليست شبكة تحالف رسمي، لكنها انعكاس لسياسات التقارب بين إيران وبين تلك الدول من خلال شبكة المصالح الاقتصادية والدبلوماسية؛ فطهران لا تسعى فقط لمواجهة الولايات المتحدة، بل تسعى للتأثير في الأحداث الدولية لتحقيق مصالحها الخاصة.

ومع ذلك، نرى أن التبادل التجاري الإيراني مع دول القارة الأفريقية ليس بمستوى نظيره، من القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، أو حتى القوى الإقليمية الأخرى، مثل إسرائيل وتركيا. كما أن المساعدات الإيرانية لأفريقيا لاتزال متواضعة قياساً بالمساعدات الأمريكية والأوربية والصينية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من حيث إجمالي التبادل التجاري الكلي مع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فقد ارتفع إلى نسبة 29٪ في عام 2008 عما كان عليه في عام 2007، حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية في عام 2008 نحو 18.6 مليار دولار، مقارنة بـ 14.4 مليار دولار في عام 2007؛ ويرجع ذلك بسبب النمو الذي شهدته قطاعات عدة، بما في ذلك الآليات والمركبات وقطع الغيار، والقمح، والنفط غير الخام والطائرات والمعدات الكهربائية (بما

فيها معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية). هذا في حين بلغ إجمالي واردات الولايات المتحدة من أفريقيا 86.1 مليار دولار في عام 2008، مقارنة بـ 67.4 مليار دولار في عام 2007؛ ويعزى هذا النمو إلى زيادة كبيرة في واردات النفط الخام بلغت 31.9٪.[145]

لذلك نجد أن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدراً رئيسياً للموارد الطبيعية،[146] فأفريقيا أصبحت تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها 11٪ من الإنتاج العالمي عام 2005، كما أن احتياطي القارة من النفط الخام بلغ 8٪ من الاحتياطي العالمي، ويتمركز احتياطي النفط في أفريقيا بشكل أساسي في غربها ومنطقة البحيرات العظمى، بالإضافة إلى شمال أفريقيا.[147]

لذلك فُرضت خريطة المنافسة الدولية والإقليمية على احتياطيات القارة الأفريقية، خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والصين من جهة، والهند وإسرائيل وتركيا من جهة أخرى، ومما جعل المنافسة تتزايد هو امتلاك النفط الأفريقي لميزات تجعله محط أنظار القوى الكبرى والقوى الإقليمية، باعتباره الأفضل من ناحية الجودة والنوعية، فنوعية النفط الأفريقي تتميز بالخفة وقلة الحموضة.[148] وفي سبيل ذلك تسعى الولايات المتحدة عبر السيطرة على النفط الأفريقي لإحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى والإقليمية المنافسة،[149] خاصة الاتحاد الأوربي والصين وتركيا والهند.

وفي الوقت الذي بدأت فيه كل دولة من تلك الدول تعيد ترتيب سياساتها واستراتيجيتها التي تعمل من خلالها في القارة الأفريقية، بدأت بعض الدول والمحاور الآسيوية الأخرى في العمل والتحرك في القارة الأفريقية، خاصة من جانب إيران التي برز دورها بشكل رئيسي في شرق أفريقيا وغربها، وتركيا التي تركز في علاقاتها بالأساس على دول شمال وشرق أفريقيا وغيرهما.

لذلك، نجد إيران تواجه بتحديات خطيرة ربما يستفيد منها الأتراك في دعم وجودهم الاستراتيجي في أفريقيا، التي أصبحت أمام منافسة محمومة بين إسرائيل وتركيا على ساحاتها، وهي دول يتبع معظم مسلميها المذهب السني، وتخشى مسألة تصدير الثورة الإيرانية، ، كما لايزال التشيع هاجساً وعائقاً أمام تدعيم الوجود الإيراني في أفريقيا. كما أن تركيا لاتزال تحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة والغرب، ولا ترغب في التضحية بمصالحها مع الغرب لصالح إيران. ولاشك في أن تلك التحديات التي تواجهها إيران في أفريقيا قد تفتح المجال واسعاً أمام الأتراك لإعادة تحقيق حلمهم العثماني على هذه الأراضي؛ إذ إن نمط الإسلام التركي المعتدل الذي يتواءم مع تقاليد الديمقراطية الغربية ونمط اقتصاد السوق يقدم نموذجاً يحتذى به لمسلمي أفريقيا.[150]

ولتدعيم وجودها وسط التنافس الدولي والإقليمي في القارة الأفريقية ولإيجاد موطئ قدم لها في القارة، سعت إيران لتوقيع العديد من اتفاقيات

التعاون الثنائي مع معظم دول القارة في كافة المجالات، والتي تركز معظمها على الجوانب الاقتصادية والتجارية. وقد ساهم ذلك في تنشيط التبادل التجاري بين إيران ودول القارة الأفريقية.

خاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه القارة الأفريقية، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. أوضحت الدراسة أن أنظمة الحكم والسياسات في الجانب الإيراني والعديد من الدول الأفريقية قد شهدت تحولاً كبيراً خلال الفترة محل الدارسة على اختلاف الجانبين في حجم التغير وطبيعته؛ ففي حين شهدت أفريقيا تعاقب العديد من الأنظمة السياسية ما بين عسكرية ومدنية ذات توجهات فكرية مختلفة، فإن إيران شهدت بعض التحولات بفعل قيام الثورة الإسلامية أولاً، ثم اختلاف البيئتين الدولية والإقليمية، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، ثم انتهاء حربها مع العراق، وتبني سياسات الانفتاح وتنمية علاقاتها الدولية.

2. باستعراض العلاقات الإيرانية-الأفريقية خلال ما يزيد على ثلاثين عاماً، تبين أنها قد تراوحت بين القوة والضعف، فمن التأييد المتبادل للطرفين للتغيرات الجارية على ساحة كل طرف، إلى التعارض نتيجة

اختلاف التوجهات للجانبين، ثم تطورت العلاقات إلى التحسن منذ التسعينيات لتأخذ شكلاً إيجابياً متزايداً.

3. انعكس تطور العلاقات بين إيران وأفريقيا في المجال السياسي على جميع المجالات الأخرى، خاصة المجالين الاقتصادي والثقافي. وكانت تنشط هذه العلاقات بما تتضمنه من التعاون في مجالات الإمداد بالنفط وبناء المستشفيات والمدارس والإمداد بالمعدات الزراعية وتقديم المنح والقروض المالية من جانب إيران لأفريقيا وزيادة التبادل التجاري، عندما تتحسن العلاقات السياسية بين الجانبين، بينما تتوقف أو تضعف عندما تسوء هذه العلاقات.

4. إن العوامل الجيوبوليتيكية المتمثلة في الموقع الجغرافي للجانبين قد أسهمت في زيادة التفاعلات بين الجانبين، إلا أن قوة أو ضعف علاقاتهما ارتبط بالعوامل الأخرى المحددة لتلك العلاقات بينهما.

5. على صعيد العامل الديني أوضحت الدراسة أن ذلك العامل كان ذا أثر مزدوج، مثله في ذلك مثل بقية العوامل الأخرى، حيث أدت الروابط الدينية بين الجانبين، ولاسيما التواجد الشيعي في أفريقيا إلى دعم إيران لبعض الأنشطة الدينية بها، إلا أن ذلك له شق سلبي حين سعت إيران لترويج نموذجها الديني في الحكم والسلطة بعد الثورة، الأمر الذي شكل تهديداً لبعض دول القارة؛ مثل مصر ونيجيريا وجزر القمر

وغيرها، ودفع ذلك الجانبين إلى تبادل الاتهامات بالتدخل في شؤون الطرف الآخر.

6. أوضحت الدراسة أن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت أحد العوامل الفاعلة في تحديد وبيان طبيعة العلاقات بين الجانبين الإيراني والأفريقي؛ ففي حين كان اقتراب بعض الدول الأفريقية ومنها مصر من الولايات المتحدة دافعاً لتوتير العلاقات الإيرانية-الأفريقية، فإن إدراج الولايات المتحدة لإيران وبعض الدول الأفريقية مثل السودان وليبيا إبان حكم معمر القذافي على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفرضها عقوبات على الجانبين قد أسفر عن قدر من الاقتراب بين الجانبين والتعاون في محاولة للتخفيف من وطأة تلك العقوبات والتصدي لها.

7. يلاحظ أن المثلث الإيراني – الإسرائيلي - الأفريقي يواجه بتحديات خطيرة، ربما تستفيد منها تركيا في دعم وجودها الاستراتيجي في أفريقيا. فالدول الأفريقية التي يتبع معظم مسلميها المذهب السني تخشى مسألة تصدير الثورة الإيرانية. ولايزال التشيع هاجساً وعائقاً أمام تدعيم الوجود الإيراني في أفريقيا، كما أن الدول الأفريقية، التي لاتزال تحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة والغرب، لا ترغب في التضحية بمصالحها مع هذه الدول لصالح إيران. وفي المقابل، فإن التعاطف

الأفريقي مع القضية الفلسطينية قد يشكِّل تحدياً للوجود الإسرائيلي في أفريقيا. ولاشك في أن تلك التحديات فتحت المجال واسعاً أمام الأتراك لإعادة تحقيق حلمهم العثماني على الأراضي الأفريقية؛ لأن نمط الإسلام التركي المعتدل الذي يتواءم مع تقاليد الديمقراطية الغربية، ونمط اقتصاد السوق يقدِّم نموذجاً يحتذى لمسلمي أفريقيا.[151]

ووفق ذلك، نجد أن هناك مجموعة من العراقيل والتحديات التي تواجه نمو هذه العلاقات. وبعض هذه التحديات يتعلق بأجندة الدول الأفريقية ذاتها وأولوياتها وأهدافها، وقبل ذلك أوضاعها وتوازناتها الداخلية، والبعض الآخر يتعلق بالعوامل الدولية. فالتحديات الداخلية تتمثل في أن هناك تيارات محلية في بعض الدول الأفريقية تعارض التقارب مع طهران. وكل منها له أسبابه الخاصة؛ فعلى سبيل المثال هناك هجوم من التيارات النيجيرية المعارضة لتنامي العلاقات (النيجيرية-الإيرانية)، على خلفية محاصرة النفوذ الشيعي خوفاً من تغلغله في البلاد التي يعتنق أغلبها المذهب السني.

أما التحديات الإقليمية والدولية فبرغم أن السعي الإيراني للتغلغل أو على الأقل تفعيل التواجد في العديد من مناطق العالم ليس أمراً جديداً، فإنه بات أكثر حساسية ليس فقط بالنسبة لأعداء إيران التقليديين مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، بل أيضاً بالنسبة لعديد من القوى الدولية والإقليمية التي أصبحت تخشى على مصالحها، ومنها الصين والهند.

ومما لاشك فيه أن السياسة الخارجية الإيرانيـة تحـاول في الآونـة الأخـيرة فتح مزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات، سواء كانت أفريقيـة أو عربيـة وغيرها. وهذا النشاط يسير بالتوازي مع الضغوط الأمريكية والغربيـة بـسبب برنامجها النووي. وتهدف إيران من هذه التحركات إلى كسب مزيد مـن التأييـد الدولي لمواقفها، وإرسال رسـالة إلى الـدوائر الغربيـة تحديـداً مفادهـا أن لـديها القدرة على الانفتاح لتغيير الصورة النمطية عنها، والتي تصفها دائماً بالتشدد.

الهوامش

1. حمدي عبدالرحمن حسن، «المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وأفريقيا»، الجزيرة.نت (23أيار/ مايو 2010)، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/9D0C1929-3470-4BBB-8610-85669754D578.htm

2. انظر:

Charlie Szrom, "Ahmadinejad in West Africa: What Iranian Outreach to The Region Reveals About Tehran's Foreign Policy," A Report by the Critical Threats Project of the American Enterprise Institute (August 3, 2010): 2.

3. .Ibid., 11-12

4. انظر:

"Africa Opportunities in the Art of Fishing," *Iran International*, no. 23, (May 2003), at: http://www.iraninternationalmagazine.com/issue_23/text/africa.htm

5. انظر:

Haadi Aazami, "The Strategic Role of Nile River in Countries' Convergence or Divergence & Rate of Zionistic and U.S Influence in this Issue," *Africa Research Quarterly Publication* vol.1, no.2 (Summer 2009): 93 – 114.

6. شريف شعبان مبروك، «إيران وتركيا: علاقات متباينة مع دول حوض النيل»، السياسة الدولية، العدد 181 (القاهرة: تموز/ يوليو 2010)، ص 142، وانظر أيضاً:

Mohammad Javad Hosseini, "Israel's Concealed Targets in Establishment of New Transformations in Relations with African

Countries (with concentration on Eastern Region of Africa)," *Africa Research Quarterly Publication*, vol. 1, no.2 (Summer 2009): 141-165.

7. انظر:

Fouad Ajami and Martin H. Sours, "Israel and Sub-Saharan Africa: A Study of Interaction," *African Studies Review* vol. 13, vo. 3 (December 1970): 405-413; Abel Jacob, "Israel's Military Aid to Africa 1960-1966," *The Journal of Modern African Studies* vol. 9, no. 2 (August 1971): 165-187.

8. انظر:

Ahmad Bakhshi, "Status of Africa in Iran's Foreign Relations Based on Twenty Years Plan SWOT Matrix," *Africa Research Quarterly Publication* vol. 1, no.1 (Spring 2009): 31.

9. محمد السعيد عبدالمؤمن، «إيران من الداخل: رؤية مصرية»، **التقرير الاستراتيجي العربي 1995** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996)، ص86؛ محمد السعيد عبدالمؤمن، «تحولات السياسة الخارجية الإيرانية»، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 8 (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، شباط/ فبراير 1998)، ص7.

10. انظر:

Mohsen Movahedi Qomi, "Survey of Islamic Republic of Iran's Relation with African Countries," *Africa Research Quarterly Publication* vol. 1, no.1 (Spring 2009): 65-96.

11. Ahmad Bakhshi, op. cit., 33.

12. هانئ رسلان، «السودان والحركات الإسلامية: الدور وأبعاد العلاقة»، **السياسة الدولية**، العدد 113 (القاهرة: تموز/ يوليو 1993)، ص 110.

13. محمد عز العرب، «العلاقات الإيرانية-العربية»، **مختارات إيرانية** ، العدد 53 (القاهرة: كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص84.

14. المرجع السابق، ص87.

15. سعيد الصباغ، «إيران تتجه جنوباً، الملف الإيراني»، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 2 (القاهرة: 1996)، ص94 – 96.

16. جاويد قربان أوغلي، «أفريقيا وإسرائيل وضرورة التعقل في السياسات الإيرانية»، **اعتماد** (1 أيلول/ سبتمبر 2009)؛ سامح راشد، «ما وراء الحضور الإيراني في القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر»، **مجلة مدارات**، العدد 2 (صنعاء: كانون الثاني/ يناير – شباط/ فبراير 2010)، ص164؛ محمد السعيد عبدالمؤمن، «إيران وحركة جادة باتجاه أفريقيا»، **مختارات إيرانية**، العدد 56 (القاهرة: آذار/ مارس 2005)، ص98.

17. «السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي»، **شؤون الأوسط**، العدد 100 (بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر 2000)، ص8.

18. محمد السعيد عبدالمؤمن، «تحولات السياسة الخارجية الإيرانية»، مرجع سابق، ص20.

19. محمد عز العرب، مرجع سابق، ص88.

20. Charlie Szrom, op. cit., 4.

21. علاء مطر، «أهداف السياسة الخارجية الإيرانية: المعلن والواقع»، **سياسات**، العددان 13 – 14 (رام الله: تموز/ يوليو – تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص77؛ محمد عباس ناجي، «الحرس الثوري: رقم مهم في صنع القرار الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 84 (القاهرة: تموز/ يوليو 2007)، ص97؛ وانظر أيضاً:

Robert Lowe and Claire Spencer, *Iran, its Neighbours and The Regional Crises* (London: Chatham House, 2006), 11.

22. انظر:

Alari Cole, "Iran/Africa Relation: Suggested Points Worth Reflecting On," *Africa Research Quarterly Publication* vol. 1, no.1 (Spring 2009): 22.

23. Ahmad Bakhshi, op. cit., 34.

24. انظر:

Drew Hinshaw, "Iran fails to win new African allies: Mysterious shipment of arms scuttles friendships with Gambia and Senegal, Global Post," (December 26, 2010), at: http://www.globalpost.com/dispatch/africa/101223/iran-gambia-senegal?page=0,1

25. انظر:

"EC Chairman Says Iran Is Real Friend of African States," *Islamic Republic News Agency* (IRNA), February 7, 2007.

26. إبراهيم نصر الدين (محرر)، مصر وأفريقيا: مسيرة العلاقات في عالم متغير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1997)، ص194.

27. انظر:

Yann Richard, "L' Iran sans Khomeyni," *Les Cahieers de l' Orient*, 2[eme] trimester (1988), 1.

28. انظر:

Shaul B. Balk Hash, *The Reign of the Ayatoiiahs: Iran and The 95 Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), 82–83.

29. محمد صادق الحسيني، «صنع القرار في إيران وتركيبة النظام الإسلامي»، السياسة الدولية، العدد 54 (القاهرة: آب/ أغسطس 1996)، ص57؛ محمد حسنين هيكل، قصة إيران والثورة (بيروت: دار الشروق، 1988)، ص57–62؛ رفعت السيد أحمد، وصية الخميني: إيران ما بعد الإمام، دراسة وتحقيق (القاهرة: الدار الشرقية، 1989)،

ص55–56؛ أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة (القاهرة: دار الحرية، 1989)، ص45 – 46.

30. محمد نور الدين عبدالمنعم (محرر)، السياسة الإيرانية في أفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2005)، ص115 – 118.

31. جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص465 – 498.

32. سعيد الصباغ، مرجع سابق، ص94 – 96.

33. أميرة محمد عبدالحليم، «إيران والبحث عن حلفاء في أفريقيا»، مختارات إيرانية، العدد 122 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص99 – 100.

34. أيمن السيد شبانة، «السياسة الإيرانية في أفريقيا: آفاق جديدة»، السياسة الدولية، العدد 160 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2005)، ص97.

35. Ahmad Bakhshi, op. cit., 40.

36. انظر:

Michael Rubin, "Iran's Global Ambition," *Middle Eastern Outlook* no. 3 (March 2008), at: http://www.meforum.org/1873/irans-global-ambition#

37. ممدوح أنيس فتحي، «إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي»، السياسة الدولية، العدد 130 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 1997)، ص104.

38. انظر:

Mohamad Mohadessin, *Islamic Fundamentalism: The New Global Threat* (Washington, DC: Seven Locks Press, 1993), 97.

39. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006 – 2007 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007)، ص388 – 395.

40. المرجع السابق، ص112.

41. Ahmad Bakhshi, op. cit., 33.

42. محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007– 2008** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2008)، ص632 – 645.

43. انظر:

Mohammad Reza Shakiba, "Prophet's Household Non-Governmental Organizations (NGOs) in Africa and their Role in Improving People's Cultural and Economical Situation," *Africa Research Quarterly Publication* vol. 1, no.1 (Spring 2009): 97-122.

44. للمزيد حول السياسة الإسرائيلية في غرب أفريقيا انظر: مي شمعة، «نيجيريا وإسرائيل: من الاقتصاد إلى الأمن والهدف واحد»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 57 (بيروت: شتاء 2004)، ص77 – 92؛ انظر أيضاً:

Susan Aurelia Gitelson, "The Linkage between External and Domestic Policies: Israel's Experience with Ghana and Nigeria," *Jewish Social Studies* vol. 42, no. 2, (Spring 1980): 95-118; "Iran and Israel in Africa: A Search for Allies in a Hostile World," *The Economist* (February 4, 2010).

45. Charlie Szrom, op. cit., 2.

46. أميرة محمد عبدالحليم، «غرب أفريقيا ساحة للمواجهة بين إيران وإسرائيل»، **مختارات إيرانية**، العدد 114 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2010)، ص95.

47. Charlie Szrom, op. cit., 4-11.

48. Ibid. 14.

49. Ibid. 2.

50. "Iran and Israel in Africa," op. cit.

51. انظر:

Habeeb I. Pindiga, “Wikileaks: Iran has influence in Nigeria,” *allAfrica* December 2, 2010), at: http://allafrica.com/stories/201012020339. html

52. Charlie Szrom, op. cit., 4.

53. Ibid. 6.

54. Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 67.

55. انظر:

Nuruddeen M. Abdallah & Aliyu S. Machika, “Why Nigeria needs nuclear energy now-President Ahmadinejad,” *Sunday Daily Trust* (July 11, 2010), at: http://sunday.dailytrust.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4186:why-nigeria-needs-nuclear-energy-now-president-ahmadinejad&catid=57:cover&Itemid=126

56. انظر:

Camillus Eboh, “Iran offers nuclear help to Nigeria's power sector,” *Iran Focus* (August 29, 2008), at: http://www.iranfocus.com/en/index.php?view=article&catid=4%3Airan-general&id=16204%3Airan-offers-nuclear-help-to-nigerias-power-sector&format=pdf&option=com_content&Itemid=26

57. Charlie Szrom, op. cit., 4-5.

58. انظر:

“Iran, Niger Agree on Bilateral, Regional, International Affairs,” *IRNA* (August 9, 2004).

59. انظر:

“Niger Calls for Expansion of Economic Ties with Iran,” *IRNA* (August 8, 2004); “Iran: Kharrazi on Cooperation with African States, Niger’s Foreign Minister Visits,” *IRNA* (August 9, 2004).

60. انظر:

"Iran's Principled Stance Based on Enhanced Ties with Africa: VIP," *IRNA* (June 12, 2008).

61. انظر:

"Iran Ready to Cooperate with Niger on Food Security: Minister," *IRNA* "June 11, 2008).

62. ."Iran, Niger Ink MoU," *Mehr News Agency* (January29, 2010)

63. .Charlie Szrom, op. cit., 9

64. انظر:

David Albright, Jacqueline Shire, and Paul Brannan, *Is Iran Running Out of Yellowcake?* (Washington, DC: Institute for Science and International Security, February 11, 2009), at: http://www.isisnucleariran.org/assets/pdf/Iran_Yellowcake.pdf; David Albright and Jacqueline Shire, *Iran's Uranium Stockpile Dwindling* (Washington, DC: Institute for Science and International Security, December 30, 2009), at: http://isis-online.org/isisreports/detail/irans-uranium-ore-stockpile-dwindling

65. انظر:

Robin Pagnamenta, Michael Evans, and Tony Halpin, "Iran in Scramble for Fresh Uranium Supplies," *Sunday Times* (January 24, 2009), at: www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article5576589.ece?token=null&offset=0&page=1

66. .Ibid

67. انظر:

"Wade Wanting Better Ties with Iran," *Iran International* no. 27 (January 2004), at: http://www.iraninternationalmagazine. com/issue_27/text/wade.htm

68. .Charlie Szrom, op. cit., 9-10

69. انظر:

"Iran, Senegal Issue Communiqué," *IRNA* (November 28, 2009); "Ahmadinejad in Dakar on Last Leg of 5-Nation Tour," *Fars News Agency* (November 26, 2009), at: http://english.farsnews.com/printable.php?nn=8809050680; "Iran, Senegal Discuss Future Cooperation," *Fars News Agency* (November 27, 2009), at: http://english.farsnews.com/printable.php?nn=8809060378

70. انظر:

"Iranian Foreign Minister Opens Iran-Senegal Economic Seminar," *IRNA* (March 29, 2004).

71. Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 71.

72. Mohammad Javad Hosseini, op. cit., 147.

73. "Africa Opportunities in the Art of Fishing," op. cit.

74. Mohammad Reza Shakiba, op. cit., 99.

75. Charlie Szrom, op. cit., 5.

76. Ibid., 6.

77. Mohammad Reza Shakiba, op. cit., 105.

78. Charlie Szrom, op. cit., 6.

79. Michael Rubin, op. cit.

80. إبراهيم أحمد عرفات، «مصالح القوى الإقليمية في القرن الأفريقي»، السياسة الدولية، العدد 177 (القاهرة: تموز/ يوليو 2009)، ص181.

81. حسام سويلم، «أبعاد التواجد الإيراني في إريتريا وجنوب البحر الأحمر»، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 181 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2010)، ص 8.

82. Mohammad Javad Hosseini, op. cit., 141.

83. صلاح خليل، «التقارب الإيراني-السوداني: الأهداف والتداعيات»، **مختارات إيرانية**، العدد 130 (القاهرة: أيار/ مايو 2011)، ص107.

84. Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 82.

85. Haadi Aazami, op. cit., 106.

86. هانئ رسلان، مرجع سابق، ص112.

87. خالد محمد بسيوني، **التحول العاصف في إيران** (القاهرة: دار الأحمدي، 2006)، ص267.

88. محمد عز العرب، مرجع سابق، ص87.

89. صلاح خليل، مرجع سابق، ص101.

90. محمد السعيد عبدالمؤمن، «إيران وحركة جادة باتجاه أفريقيا»، مرجع سابق، ص86.

91. صلاح خليل، مرجع سابق، ص108.

92. المرجع السابق، ص109.

93. المرجع السابق، ص110.

94. المرجع السابق، ص103.

95. انظر:

"Envoy Stresses Positive Effects of Ahmadinejad's Visit to Sudan," *Fars News Agency* (October 22, 2011), at: http://english.farsnews.com/newstext.php?nn=9007040030

96. Mohammad Javad Hosseini, op. cit., 150.

97. حسام سويلم، مرجع سابق، ص9.

98. Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 77.

99. انظر:

Ariel Farrar-Wellman, "Djibouti - Iran Foreign Relations," American Enterprise Institute (May 5, 2009), at: http://www.irantracker.org/foreign-relations/djibouti-iran-foreign-relations

100. محمد السعيد عبدالمؤمن، «إيران وأزمة العلاقة مع أفريقيا»، **مختارات إيرانية**، العدد 126 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2011)، ص118.

101. جمال محمد السيد ضلع، «التحركات الإيرانية في أفريقيا وأبعادها»، ورقة عمل مقدمة إلى **مؤتمر التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي: وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2009)، ص4-5.

102. Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 73.

103. انظر:

"Kenya-Iran to Strengthen Ties," *AfricaEcon* at: http://www.africaecon.org/index.php/africa_business_reports/read/45

104. Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 89.

105. شريف شعبان مبروك، «العلاقات الإيرانية-الأفريقية في دائرة الصراع الأمريكي-الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 119 (القاهرة: حزيران/ يونيو 2010)، ص112 - 113.

106. انظر:

Kenneth Katzman, "Iran: U.S. Concerns and Policy Responses," CRS Report, RL32048 (September 28, 2011): 35.

107. .Michael Rubin, op. cit

108. انظر:

Iran (Islamic Republic of), Department of Foreign Affairs, Republic of South Africa, Foreign Relations, at: http://www.dfa.gov.za/ foreign/ bilateral/iran.html#his

109. روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة مروان سعد الدين (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007)، ص182.

110. .Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 77

111. انظر:

"South Africa Assists Iran," *The Trumpet* (November 14, 2005), at: http://thetrumpet.com/print.php?q=1932.826.0.0

112. شريف شعبان مبروك، «العلاقات الإيرانية-الأفريقية في دائرة الصراع الأمريكي - الإيراني»، مرجع سابق، ص111.

113. شريف شعبان مبروك، «جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية-الأفريقية»، **مختارات إيرانية**، العدد 56 (القاهرة: آذار/ مارس 2005)، ص105.

114. .Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 84

115. أحمد السيد النجار، **مصر وإيران وتركيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص171.

116. رانيا مكرم، «كيف تفكر طهران، الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر»، **السياسة الدولية**، العدد 185 (القاهرة: تموز/ يوليو 2011)، ص 185.

117. أسد الله طاهري، «آفاق تطوير العلاقات المصرية-الإيرانية»، **مختارات إيرانية**، العدد 130 (القاهرة: أيار/ مايو 2011)، ص48.

118. نيفين عبدالمنعم مسعد، «العلاقات المصرية-الإيرانية إلى أين»، نشرة أخبار الساعة (أبوظبي: 28 نيسان/ إبريل 2011).

119. انظر:

Ariel Farrar-Wellman, "Algeria - Iran Foreign Relations," American Enterprise Institute, (May 9, 2010), at: http://www.irantracker.org/foreign-relations/algeria-iran-foreign-relations

120. Mohsen Movahedi Qomi, op. cit., 87.

121. السيد عوض عثمان، «العلاقات الجزائرية-الإيرانية: من القطيعة إلى بدايات الانفراج»، مختارات إيرانية، العدد 52 (القاهرة: تشرين الثاني/ نوفمبر 2004)، ص95.

122. سيدي أحمد ولد سالم، «العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها»، الجزيرة.نت (14شباط/ فبراير 2007)، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1E269CEC-B768-4D4A-BB07-E1A4D33FFA5D.htm

123. Ariel Farrar-Wellman, "Algeria - Iran Foreign Relations," op. cit.

124. إسماعيل محمد، «ليبيا وإيران جمعهما الخلاف مع الآخرين»، الجزيرة.نت (14شباط/ فبراير2007)، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5C7528FB-2D70-4EB6-9666-3982520699A9.htm

125. انظر:

"Iran and Libya Sign 10 Cooperation Agreements," *ISNA* (December 29, 2007); "Iran, Libya to Set up Investment Fund," *Press TV* (June 21, 2007).

126. انظر:

"Mottaki: Iran, Libya Share Common Views on Main Regional Issues," *IRIB* (January 15, 2010), at: http://english.irib.ir/index.php/ news/political/ 29848-mottaki-iran-libya-share-common-views-on-main-regional-issues; Ariel Farrar-Wellman, "Libya - Iran Foreign Relations," American Enterprise Institute (May 9, 2010), at: http://www.irantracker.org/foreign-relations/libya-iran-foreign-relations

127. نجاح محمد علي، «مأزق إيران: خاتمي خلط أوراق الإصلاحيين الحالمين بربيع إيراني في عيد النوروز»، مجلة المجلة (11 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، انظر:

http://www.majalla.com/arb/2011/10/article55227939

128. سيدي أحمد ولد سالم، «تونس وإيران من القطيعة إلى التوافق»، الجزيرة.نت (14شباط/ فبراير2007)، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69E63061-5A59-4BAF-8A5D-BF9E7B1F44EB.htm

129. انظر:

Ariel Farrar-Wellman, "Tunisia - Iran Foreign Relations," American Enterprise Institute (May 9, 2010), at: http://www.irantracker.org/ foreign-relations/tunisia-iran-foreign-relations

130. سيدي أحمد ولد سالم، «تونس وإيران من القطيعة إلى التوافق»، مرجع سابق.

131. المرجع السابق.

132. فراس أبو هلال، «إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة: 2 تموز/ يوليو 2011)، انظر:

http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/19e95fcf-4bf5-437f-9542-b996d4a5f7f5

133. سيدي أحمد ولد سالم، مرجع سابق.

134. عياد البطنيجي، «أنماط السياسة الخارجية الإيرانية»، آراء حول الخليج، العدد 77 (دبي: شباط/ فبراير 2011)، ص64.

135. محمد عباس ناجي، «التحركات الإيرانية في أفريقيا وأبعادها»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي: وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة، مرجع سابق، ص6، وانظر أيضاً:

Ziba Farzinnia, "Iran-Asia Relations in the Ninth Administration of Islamic Republic of Iran," *The Iranian Journal of International Affairs* vol. XX, no.4 (Fall 2008): 151–191.

136. Charlie Szrom, op. cit., 14.

137. Mohammad Javad Hosseini, op. cit., 155.

138. انظر:

Abdollah Hosseini, "Study and Estimation of Iran-Africa Trade Completion," *Africa Research Quarterly Publication* vol. 1, no. 2 (Summer 2009): 41-54.

139. روجر هاورد، مرجع سابق، ص76–77.

140. Charlie Szrom, op. cit., 2.

141. روجر هاورد، مرجع سابق، ص180.

142. انظر:

"S. Africa, US Find Thorns in Rosy Ties; Iran, Other Trade Issues Trigger Disputes," *Washington Post* (August 4, 1995).

143. جيفري كمب، «إيران وزيمبابوي: الصفقة النووية المفترضة!»، جريدة الاتحاد (أبوظبي: 30 نيسان/ إبريل 2010).

144. شريف شعبان مبروك، «العلاقات الإيرانية–الأفريقية في دائرة الصراع الأمريكي – الإيراني»، مرجع سابق، ص110.

145. انظر:

Charles W. Corey, "U.S.-Africa Trade Increased 28 Percent in 2008," at: http://usunrome.usmission.gov/viewer/article.asp?idSite= 1&article=/ file2009_07/alia/a9071401.htm

146. لحسن الحسناوي، «التنافس الدولي في أفريقيا: الأهداف والوسائل»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29 (بيروت: شتاء 2011)، ص109.

147. خالد حنفي علي، «النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد 164 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2006)، ص86.

148. خيري عبدالرازق جاسم، «قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة أفريقية»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21 (بيروت: شتاء 2009)، ص100.

149. لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص110.

150. حمدي عبدالرحمن حسن، مرجع سابق.

151. المرجع السابق.

نبذة عن المؤلف

شريف شعبان مبروك: حاصل على شهادة البكالوريس في الإعلام من جامعة القاهرة عام 1999.

يعمل باحثاً في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام في القاهرة منذ عام 2004. وكان قد عمل محرراً مساعداً، بمركز معلومات إدارة تحرير جريدة **الأهرام** في الفترة 2001–2004.

نشر له العديد من الدراسات، منها: «صناديق الثروة السيادية: بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية»، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 146 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)؛ و«تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي»، **مجلة شؤون عربية**، العدد 138 (القاهرة: صيف 2009)؛ و«نحو ترسيخ العلاقات الخليجية – التركية»، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 13 (البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، شتاء 2008)؛ و«واقع صناعة الغزل والنسيج في مصر»، مجلة **أحوال مصرية**، العدد 41 (القاهرة: خريف 2008)؛ و«التجارة الإلكترونية في مصر بين الواقع والمأمول»، مجلة **أحوال مصرية**، العدد 19 (القاهرة: شتاء 2003).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13.	ماجد كيَّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112. صفات أمين سلامة — أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي — الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي — استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد — عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان — العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم — إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم — حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي — تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي — الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد كيالي — مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد — خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124. سعد غالب ياسين — نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125. عادل ماجد — مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126. سهيلة عبد الأنيس محمد — العلاقات الإيرانية – الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

140. حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144. مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148. صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق - الوقائع - آفاق المستقبل
150. محمد سيف حيدر	اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151. بشارة خضر	عملية الاندماج الأوربي: النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية
152. محمد صفوت الزيات	القرصنة في القرن الأفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153. محمد عبدالرحمن العسومي	التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154.	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
155.	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
156.	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
157.	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
158.	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
159.	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟
160.	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
161.	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
162.	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
163.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
164.	عمار محمد سلو العبادي	محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
165.	عبداللطيف محمد الشامسي	صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي
166.	شريف شعبان مبروك	السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: **الكتب**: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. **الدوريات**: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص.ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae